مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٩

المناطق الاقتصادية الخاصة

الرسائل الرئيسية ونظرة عامة

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٩

المناطق الاقتصادية الخاصة

الرسائل الرئيسية ونظرة عامة

الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ٢٠١٩

© ٢٠١٩، الأمم المتحدة

هذا العمل متاح للجميع عن طريق الدخول الحر على الرابط: http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo/، وذلك بالامتثال لرخصة المشاع الإبداعي (Creative Commons licence) التي أنشئت من أجل المنظمات الحكومية الدولية.

وليس في التسميات المستخدمة في هذا العمل، ولا في طريقة عرض المادة الواردة في أي خريطة فيه ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

ويُسمح بأخذ صور ضوئية لمقتطفات من المنشور أو باستنساخها مع الإشارة المناسبة إلى المصدر.

وحُرر هذا المنشور خارج الأونكتاد.

منشور للأمم المتحدة صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

UNCTAD/WIR/2019 (Overview)

تمهيد

يدعم *تقرير الاستثمار العالمي* صانعي السياسات برصد اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية والإقليمية وتوثيق تطورات السياسات الاستثمارية الوطنية والدولية. ويقيم فصل السياسة العامة من تقرير هذا العام الجهود المبذولة من أجل إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية ويستقصي التدابير الجديدة.

وتعتمد التنمية المستدامة الشاملة على بيئة سياسة عامة عالمية تساعد على الاستثمار عبر الحدود. وفي العام الماضي، انخفضت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٣ في المائة إلى ١,٣ تريليون دولار. ويمثل ذلك أدنى مستوى لها منذ الأزمة المالية العالمية ويبرز انعدام النمو في الاستثمارات الدولية خلال هذا العقد. وليس من الواضح بعد التسارع الكبير اللازم لتلبية الاحتياجات الاستثمارية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. ونحن بحاجة إلى رفع مستوى الطموح المتعلق بالعمل المناخي، ومعالجة مواطن الضعف فيما يخص الديون، والحد من التوترات التجارية لتعزيز البيئات التي تساعد على زيادة الاستثمارات الطويلة الأجل والمستدامة.

ومن بين أهم الأدوات لجلب الاستثمار المناطق الاقتصادية الخاصة. وقد زاد عدد المناطق في أنحاء العالم بسرعة هذا العقد إلى أكثر من ٥ ٠٠٠ منطقة، ومن المقرر إنشاء المزيد منها. ويقدم تقرير الاستثمار العالمي هذا نظرة عامة عن المشهد العالمي للمناطق الاقتصادية الخاصة ويسدي المشورة بشأن كيفية مواجهة التحديات التي تطرحها للمناطق ضرورة التنمية المستدامة والثورة الصناعية الجديدة والأنماط المتغيرة في الإنتاج الدولي.

وأشيد بتقرير الاستثمار العالمي لهذا العام لكل من واضعي السياسات الصناعية والاستثمارية، وكأداة هامة للمجتمع الإنمائي الدولي.

أنطونيو غوتيريس
الأمين العام للأمم المتحدة

فاتحة

منذ بعض الوقت، لم تعد السياسات العالمية للتجارة والاستثمار حميدة كما كانت في أوج النمو والتنمية المرتكزين على الصادرات. غير أن حاجة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، إلى جلب الاستثمار وتعزيز الصادرات من أجل دعم التصنيع والتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي لا تزال كبيرة كأي وقت مضى.

وجل السياسات الصناعية الجديدة العديدة التي اتخذت في السنوات الأخيرة – في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو – تعتمد إلى حد كبير على جلب الاستثمار. وفي الوقت نفسه، نلاحظ اتجاهاً نحو الانخفاض في الاستثمار الإنتاجي عبر الحدود.

وهكذا، أصبحت سوق الاستثمار المتنقل الدولي في القدرات الصناعية تتزايد صعوبة وتنافسية. وأصبح الطلب على الاستثمار أقوى من أي وقت مضى وأصبح العرض يتناقص والسوق أقل ملاءمة من ذي قبل.

وهذا هو السياق الذي نشهد فيه نمواً هائلاً في استخدام المناطق الاقتصادية الخاصة باعتبارها من الأدوات السياساتية الرئيسية لجلب الاستثمار من أجل التنمية الصناعية. فقد أُنشِئ منها أكثر من ١ ٠٠٠ منطقة في جميع أنحاء العالم في السنوات الخمس الأخيرة، ووفقاً لحسابات الأونكتاد، هناك ما لا يقل عن ٥٠٠ منطقة إضافية في طور الإعداد للسنوات القادمة.

وهناك أمثلة كثيرة عن المناطق الاقتصادية الخاصة التي كان لها دور رئيسي في التحول الهيكلي وفي التشجيع على زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وفي التحفيز على الترقية الصناعية. ولكن لكل قصة نجاح، هناك مناطق متعددة لم تجلب تدفق المستثمرين المتوقع، وبعضها أصبحت إخفاقات جد مكلفة.

وفي البلدان التي لديها حافظة للمناطق الاقتصادية الخاصة أو برامج طموحة لتنمية هذه المناطق، يسعى واضعو السياسات والممارسون – في الوزارات المسؤولة عن الصناعة والتجارة والاستثمار؛ وفي هيئات المناطق الاقتصادية الخاصة؛ وفي وكالات تشجيع التصدير والاستثمار، على سبيل المثال لا الحصر – إلى تحويل أداء المناطق التي يكون أداؤها أقل من المتوقع وكفالة وفاء مناطق جديدة بالتوقعات.

ولدى القيام بذلك، لا يتعين عليهم مواجهة التحديات المرتبطة بمناخ تجاري واستثماري أكثر صعوبة فحسب، بل عليهم أيضاً أن يواجهوا تحديات أخرى. ومن بين هذه التحديات الثورة الصناعية الجديدة التي يمكن أن تقوض أهمية تدني تكاليف اليد العاملة التي تشكل الميزة التنافسية التقليدية لمعظم المناطق الاقتصادية الخاصة. وستحتاج المناطق الاقتصادية الخاصة إلى استباق الاتجاهات في صناعاتها المستهدفة والتكيف معها.

ولكن الأهم من ذلك هو أن التنمية المستدامة اليوم – كما هي مجسدة في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة – يجب أن توجّه استراتيجية المناطق الاقتصادية الخاصة وعملياتها. وفي قطع مع الماضي، أصبح اعتماد أعلى المعايير الاجتماعية والبيئية والإدارية في المناطق ميزة تنافسية.

ويستقصي تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٩ عالم المناطق الاقتصادية الخاصة اليوم، ويقدم استعراضاً عاماً للقوانين واللوائح التي تحكمها، ويقيم أثرها فيما يخص التنمية المستدامة. ويقدم التقرير توصيات من خلال عدسات ثلاث: الدروس المستفادة من الماضي، ومنظور استشرافي، وفكرة رائدة في شكل "مناطق نموذجية لأهداف التنمية المستدامة".

ويحدوني الأمل في أن يلهم التقرير وينشط الجهود المبذولة في جميع أنحاء العالم لجعل الاستثمار يعمل من أجل التنمية من خلال المناطق الاقتصادية الخاصة. والأونكتاد على أهبة الاستعداد لدعم الجهات المعنية في هذا المسعى.

موخيسا كيتويي
الأمين العام للأونكتاد

شكر وتقدير

أعد تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٩ فريق بقيادة جيمس إكس. زهان. وضم الفريق كلاً من ريتشارد بولويجن، وبرونو كاسيلال، وأرسلان شودري، وحامد القاضي، وكومي إندو، وتوماس فان غيفن، وكالمان كالوتي، وجواشيم كارل، وإسيا كريسنادي، وأوكتاويان كوك، وجينغ لي، وأنثوني ميلر، وكيونغهو مون، وأبراهام نغاش، وشين أوهيناتا، وديانا روزيرت، وأستريت سولستاروفا، وكلوديا ترونتيي، وإليزابيت تويرك، ويورغ وبر، وكي هوي وي.

وقدم دعم البحوث ومدخلاتها جورون بومغارتنر، وفيصل بلعيد، وماغدالينا بوليت غوني، وخوان كارلوس كاستيو، وتيفاني غرابسكي، ويوليا ليفاشوفا، ولويزا ساندي ليموس، وسيرغي ريبينسكي، ولينلي يو. وساهم أيضاً المتدربون الداخليون الزهرة الجهي وروبرت كوهين وألينا نازاروفا ومكسوليسي أرتويل نغولوبي.

وقدم أيضاً تعليقات ومساهمات كل من ستيفانيا بونيلا وجوزيف كليمانتس وشانتال دوباسكيي وأرييل إيفانييه وماتابو لورو وماسيمو ميلوني وجازون مونيان ويونغفو أويانغ وإيان ريتشاردس وكريستوف سبينيمان وبول فيسندروب.

وقدم مساعدة إحصائية كل من برادلي بواكورت، ومحمد شيراز بالي، وسميتا الكهي، وليزان مارتينيز.

وحُرِّر نص التقرير بمساعدة من كارولين لالمبير وحررت النسخة ليز لينغو. وتولى بابلو كورتيزو تصميم الأشكال والخرائط والرسوم البيانية؛ وتولى هو ولورانس دوشومان تنضيد النص. وقدم دعماً لإنتاج التقرير كل من إليزابيت أنودو – ماريشال، وناتالي أولايرت، وروزالينا غوبينا، وسيفانالا سيكونافونغ، وكاتيا فيو.

واستفاد التقرير من مشورة واسعة من فرانسوا بوست وراجنيش نارولا بشأن الفصل الرابع. وفي مراحل مختلفة من الإعداد، بما في ذلك خلال اجتماعات الخبراء التي نُظِّمت لمناقشة المسودات، تلقى الفريق تعليقات ومدخلات من الخبراء التالية أسماؤهم: أراضنا أغاروال، وكسيانغمينغ تشين، وتيريسا تشينغ، ومانجياو تشي، وريكاردو كريسينزي، وستيفان كسورداس، وتوماس فارول، وماساتاكا فوجيتا، وييسول هيون، ون. يانسن كالاميتا، وماركوس كراييفسكي، وأليكسي كوزنيتسوف، وأولغا كوزنيتسوفا،

وغوانغوين مينغ، وماريا كاميلا مورينو، وشري رافي، وإميلي سيمز، وإيلان شتراوس، وخوان تورانتس، وجيوفاني فالينسيسي.

واستفاد التقرير أيضاً من التعاون مع زملاء من اللجان الإقليمية للأمم المتحدة فيما يخص فروعه المتعلقة بالاتجاهات الإقليمية في الفصل الثاني. وقدم مدخلات وتعليقات كل من وفاء عايدي، وجوزيف باريكاكو، ومحمد الشمينغي، ومارتن كوهوت، ولورا بايز هيريديا، وخوسيه بالاسين، وماريا سيسيليا بلوتييه، ومارك بروكش، وجيوفاني ستومبو، وهيذر تايلور.

وينبغي التنويه أيضاً بالتعليقات التي وردت من شُعَب الأونكتاد الأخرى كجزء من علمية استعراض النظراء الداخلي، فضلاً عن التعليقات التي وردت من مكتب الأمين العام. وقدم قسم رسم الخرائط في الأمم المتحدة المشورة بشأن الخرائط الإقليمية.

وساهم أيضاً في التقرير العديد من موظفي المصارف المركزية والوكالات الحكومية الوطنية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

المحتويات

تمهيد iii

فاتحة iv

شكر وتقدير vi

الرسائل الرئيسية ix

نظرة عامة ١

الاتجاهات والآفاق العالمية ١

الاتجاهات الإقليمية ١٠

اتجاهات سياسات الاستثمار ١٧

المناطق الاقتصادية الخاصة ٢٥

الرسائل الرئيسية

اتجاهات الاستثمار وآفاقه

الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

-١٣٪ ٢٠١٨

١٫٣ تريليون دولار

واصلت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي تراجعها في عام ٢٠١٨، فانخفضت بنسبة ١٣ في المائة إلى ١,٣ تريليون دولار. وكان الانخفاض – للسنة الثالثة على التوالي في الاستثمار الأجنبي المباشر – ناتجاً أساساً عن عمليات الإعادة إلى الوطن على نطاق واسع للإيرادات الأجنبية المتراكمة للمؤسسات المتعددة الجنسيات من الولايات المتحدة في الربعين الأولين من عام ٢٠١٨، عقب الإصلاحات الضريبية التي أدخلها هذا البلد في نهاية عام ٢٠١٧.

وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة النمو أدنى مستوياتها منذ عام ٢٠٠٤، إذ انخفضت بنسبة ٢٧ في المائة. وانخفضت التدفقات الداخلة إلى أوروبا إلى نصف ما كانت عليه إلى أقل من ٢٠٠ بليون دولار بسبب التدفقات الداخلة السلبية في عدد قليل من البلدان المضيفة نتيجة إعادة الأموال إلى أرض الوطن وانخفاض كبير في المملكة المتحدة. وانخفضت التدفقات الداخلة إلى الولايات المتحدة أيضاً بنسبة ٩ في المائة إلى ٢٥٢ بليون دولار.

وظلت التدفقات إلى البلدان النامية مستقرة إذ ارتفعت بنسبة ٢ في المائة. وكنتيجة لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاضه بطريقة غير عادية في البلدان المتقدمة النمو، زادت حصة البلدان النامية في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لتبلغ ٥٤ في المائة، وهو رقم قياسي.

- *ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بنسبة ١١ في المائة إلى ٤٦ بليون دولار، على الرغم من انخفاضها في العديد من البلدان المتلقية الأكبر حجماً*. ودعم هذه الزيادةَ استمرارُ التدفقات الداخلة بحثاً عن الموارد، وبعض الاستثمارات المتنوعة، وانتعاش في جنوب أفريقيا بعد عدة سنوات من انخفاض مستوى التدفقات الداخلة.

الاتجاه التنازلي للاستثمار الأجنبي المباشر

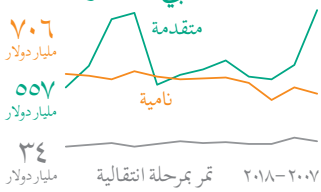

- *ارتفعت التدفقات إلى البلدان النامية في آسيا، وهي أكبر المناطق المتلقية، بنسبة ٤ في المائة.* وفي مؤشر على استمرار الدينامية، تضاعفت قيمة إعلانات المشاريع التأسيسية في المنطقة منتعشة من توقفها في عام ٢٠١٧.

- *انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة ٦ في المائة، ولم يحافظ على الزخم بعد أوقفت زيادة عام ٢٠١٧ تراجعاً طويلاً.* لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة أدنى بنسبة ٢٧ في المائة مما كان عليه خلال ذروة ازدهار السلع الأساسية.

- *ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الضعيفة والقابلة للتأثر هيكلياً تمثل أقل من ٣ في المائة من المجموع العالمي.* وانتعشت التدفقات إلى أقل البلدان نمواً من انخفاضها في عام ٢٠١٧ لتعود إلى ٢٤ بليون دولار، وهو متوسط العقد.

واستمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الانتقالية في اتجاهها التنازلي في عام ٢٠١٨، فانخفض بنسبة ٢٨ في المائة إلى ٣٤ بليون دولار، مدفوعة بانخفاض ٤٩ في المائة في تدفقات الاتحاد الروسي.

وخففت زيادة نشاط المعاملات في النصف الثاني من عام ٢٠١٨ انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر الناتج عن الضرائب. وارتفعت قيمة عمليات الدمج والتملك عبر الحدود بنسبة ١٨ في المائة، تغذيها مؤسسات الولايات المتحدة المتعددة الجنسيات التي تستخدم السيولة النقدية في وفروعها الأجنبية التي لم تعد مثقلة بالالتزامات الضريبية.

ومن المتوقع في عام ٢٠١٩ أن يشهد الاستثمار الأجنبي المباشر انتعاشاً في الاقتصادات المتقدمة النمو مع انخفاض أثر الإصلاحات الضريبية. وتشير إعلانات المشاريع التأسيسية – التي تبين خطط الإنفاق المقبلة – أيضاً إلى الزيادة إذ ارتفعت بنسبة ٤١ في المائة في عام ٢٠١٨ من مستوياتها المتدنية في عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من ذلك، *لا تظهر توقعات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي سوى انتعاش متواضع نسبته ١٠ في المائة إلى حوالي ١,٥ تريليون دولار*، أي أقل من المتوسط على مدى السنوات العشر الماضية. ويبقى الاتجاه الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفاً. وتهدد التوترات التجارية أيضاً بمخاطر تنازلية لعام ٢٠١٩ وما بعده.

وقد أظهرت اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الأساسية نمواً ضعيفاً منذ عام ٢٠٠٨. وبلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر للعوامل غير المتكررة، مثل الإصلاحات الضريبية والصفقات الضخمة وتقلب التدفقات المالية، ١ في المائة فقط من النمو في السنة على مدى عقد من الزمن، بالمقارنة مع ٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٧، وأكثر من ٢٠ في المائة قبل عام ٢٠٠٠. وتشمل التفسيرات

انخفاض معدلات عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتزايد أشكال الاستثمار الخفيفة من حيث الموجودات، ومناخ سياسات استثمار أقل ملاءمة.

الاستثمار التآسيسي في الصناعة التحويلية

زيادة ٣٥٪

وتوقف التراجع الطويل الأمد للاستثمار التأسيسي في قطاع الصناعة التحويلية في عام ٢٠١٨، مع ارتفاع قيمة المشاريع بنسبة ٣٥ في المائة من القيمة المنخفضة في عام ٢٠١٧. ومن بين البلدان النامية – حيث الاستثمار في الصناعة التحويلة أمر أساسي للتنمية الصناعية – كان معظم النمو مركزاً في آسيا ومدفوعاً بمشاريع عالية القيمة في صناعات تجهيز الموارد الطبيعية.

واستقر عدد المؤسسات المتعددة الجنسيات المملوكة للدول، وتباطأت عمليات تملكها في الخارج. وهناك ما يقارب ١ ٥٠٠ مؤسسة متعددة الجنسيات المملوكة للدول، مثل عام ٢٠١٧. وزاد وجودها بين أعلى ١٠٠ مؤسسة عالمية متعددة الجنسيات بنسبة واحد إلى ١٦. وتقلصت قيمة نشاطها في مجال الدمج والتملك إلى ٤ في المائة من إجمالي عمليات الدمج والتملك في عام ٢٠١٨، عقب انخفاض تدريجي مما يزيد عن ١٠ في المائة في المتوسط في الفترة ٢٠٠٨–٢٠١٣.

والكثير من التوسع المستمر في الإنتاج الدولي ناتج عن الأصول غير الملموسة. وتنمو أنماط الإنتاج الدولي غير السهمية بوتيرة أسرع من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي ظاهرة في معدلات النمو النسبي للإتاوات ورسوم التراخيص والتجارة في الخدمات. ويؤكد تصنيف أعلى ١٠٠ مؤسسة متعددة الجنسيات لعام ٢٠١٨ أن المؤسسات المتعددة الجنسيات الصناعية آخذة في الانخفاض في القائمة وأن بعضها سقط من القائمة.

أكبر ١٠٠ مؤسسة

متعددة الجنسيات مسؤولة عن أكثر من

١/٣

أنشطة البحث والتطوير التي تمولها المؤسسات التجارية على الصعيد العالمي

والمؤسسات المدرجة بين أعلى ١٠٠ مؤسسة متعددة الجنسيات مسؤولة عن أكثر من ثلث أنشطة البحث والتطوير التي تمولها المؤسسات على الصعيد العالمي. والمؤسسات المتعددة الجنسيات في مجال التكنولوجيا والصيدلة وصناعة السيارات هي أكبر المنفقين. وتقل كثافة البحث والتطوير (مقارنة بالمبيعات) بكثير في حالة أعلى ١٠٠ مؤسسة في البلدان النامية. والاستثمار التأسيسي الدولي في أنشطة البحث والتطوير كبير ومتنامٍ.

وتعود ملكية جزء كبير من الاستثمار بين البلدان النامية (الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب) في نهاية المطاف لمؤسسات متعددة الجنسيات من البلدان المتقدمة. وتظهر بيانات جديدة

عن الشبكة العالمية للعلاقات الثنائية المباشرة وغير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية الدور الذي تؤديه المحاور الإقليمية للاستثمار في الاستثمار الأجنبي المباشر الأقاليمي والاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب. وللاستثمار غير المباشر أيضاً آثار على تغطية اتفاقات الاستثمار الدولية.

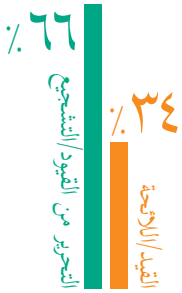

تدابير السياسات الوطنية للاستثمار

تطورات سياسات الاستثمار

تبدي تدابير السياسات الوطنية الجديدة للاستثمار موقفاً أكثر نقداً تجاه الاستثمار الأجنبي. ففي عام ٢٠١٨، اعتمد حوالي ٥٥ اقتصاداً ما لا يقل عن ١١٢ تدبيراً يؤثر على الاستثمار الأجنبي. وأدخل أكثر من ثلث هذه التدابير قيوداً أو لوائح جديدة – وهو أكبر عدد على مدى عقدين من الزمن. وتعكس هذه التدابير أساساً الشواغل الأمنية الوطنية بشأن التملك الأجنبي للهياكل الأساسية الحيوية والتكنولوجيات الأساسية والأصول التجارية الحساسة الأخرى. وعلاوة على ذلك، سُحِب أو مُنع ما لا يقل عن ٢٢ عملية دمج وتملك كبيرة لأسباب تنظيمية أو سياسية – وهو ضعف ما حدث في عام ٢٠١٧.

بدأت آليات فحص الاستثمار الأجنبي تكتسب مزيداً من الأهمية. فمنذ عام ٢٠١١، اعتمد ما لا يقل عن ١١ بلداً أطر فحص جديدة وأُدخِل ما لا يقل عن ٤١ تعديلاً على الأنظمة القائمة. وشملت التغييرات زيادة قطاعات أو أنشطة خاضعة للفحص، أو تخفيض العتبات التي تستوجبه، أو توسيع نطاق تعريف الاستثمار الأجنبي. ووسعت لوائح جديدة أخرى التزامات كشف المستثمرين الأجانب، أو مددت الجداول الزمنية القانونية لإجراءات الفحص، أو أدخلت عقوبات مدنية أو جنائية أو إدارية جديدة لمن لا يحترم الالتزامات المتعلقة بالإخطار.

ومع ذلك، يظل جلب الاستثمار أولوية من الأولويات. ومعظم تدابير سياسات الاستثمار الجديدة لا يزال يتحرك في اتجاه التحرير والتشجيع والتيسير. وأزالت عدة بلدان أو خفضت القيود المفروضة على دخول المستثمرين الأجانب في مجموعة متنوعة من الصناعات. وما زال الاتجاه مستمراً نحو تبسيط أو ترشيد الإجراءات الإدارية للاستثمار الأجنبي. وقدمت عدة بلدان أيضاً حوافز ضريبية جديدة للاستثمار في صناعات أو مناطق محددة.

مجموع اتفاقات الاستثمار الدولية السارية

وتوجد عملية وضع سياسات الاستثمار الدولية في مرحلة دينامية ذات آثار بعيدة المدى. ففي عام ٢٠١٨، وقعت البلدان ٤٠ اتفاقاً من اتفاقات الاستثمار الدولية. ودخلت عملية الإنهاء حيز النفاذ لما لا يقل عن ٢٤ معاهدة

قائمة. وسيكون تأثير السمات الجديدة الواردة في الاتفاقات الجديدة، بما في ذلك بعض المعاهدات الإقليمية الضخمة مع البلدان المستثمرة الرئيسية، كبيراً على نظام اتفاقات الاستثمار الدولية العالمية. وتضع بلدان عديدة أيضاً معاهدات نموذجية ومبادئ توجيهية جديدة لتحديد طريقة وضع المعاهدات في المستقبل.

٧١ قضية جديدة من قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

وهناك تقدم في إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، ولكن الطريق لا يزال طويلاً. وتتضمن جل المعاهدات الجديدة العديد من العناصر المتماشية مع حزمة إصلاحات الأونكتاد لنظام الاستثمار الدولي. وحفزت الأدوات السياساتية للأونكتاد أيضاً العمل الأولي لتحديث الجيل القديم من المعاهدات. وتقوم البلدان بشكل متزايد بتفسير المعاهدات المتقادمة أو تعديلها أو تبديلها أو إنهائها. ولكن مخزون الجيل القديم من المعاهدات يفوق ١٠ مرات عدد المعاهدات الحديثة ذات التوجه الإصلاحي. ولا يزال المستثمرون يلجؤون إلى الجيل القديم من المعاهدات؛ وفي عام ٢٠١٨، قدموا ما لا يقل عن ٧١ قضية جديدة من قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

وتطرح إجراءات إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية أيضاً تحديات جديدة. فالمعاهدات الجديدة ترمي إلى تحسين التوازن والمرونة، ولكنها أيضاً تجعل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية أقل تجانساً. وتضيف إلى التعقيد النظامي الأوسع نطاقاً النهُج المختلفة لإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، التي تتراوح بين المحاكم المخصصة التقليدية ومحكمة دائمة أو عدم وجود نظام لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وعلاوة على ذلك، تحدث جهود الإصلاح متوازية أو منعزلة في كثير من الأحيان. ويتطلب القيام على نحو فعال بتسخير علاقات الاستثمار الدولية للسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة إصلاحاً شاملاً ومتزامناً من خلال عملية شاملة وشفافة. ويمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً ميسراً هاماً في هذا الصدد.

اتجاهات الأسواق الرأسمالية المستدامة

بدأت سياسات الأسواق الرأسمالية وأدواتها الرامية إلى تعزيز إدماج الاستدامة في ممارسات الأعمال التجارية والاستثمار تنتقل من التخصص إلى التعميم. وبدأ عدد متزايد من المستثمرين يدمجون عوامل البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية لتعزيز الأداء وتخفيف المخاطر. ويعزز السجل الإيجابي للمنتجات المتصلة بموضوع الاستدامة آراء مديري الأصول ومنظمي الأوراق المالية بأن هذه العوامل مهمة لأداء الاستثمار على المدى الطويل. ومع ترسخ هذه الاتجاهات الاستثمارية المستدامة وتوسعها، يمكن أن يكون لها تأثير أكبر على السياسات والممارسات التشغيلية للمؤسسات المتعددة الجنسيات.

المناطق الاقتصادية الخاصة

٥ ٤٠٠ منطقة عبر ١٤٧ اقتصاداً

تُستخدَم المناطق الاقتصادية الخاصة على نطاق واسع في معظم الاقتصادات النامية والعديد من الاقتصادات المتقدمة النمو. وفي إطار هذه المناطق المحددة جغرافياً، تيسير الحكومات النشاط الصناعي من خلال الحوافز الضريبية والتنظيمية ودعم الهياكل الأساسية. وهناك حوالي ٥ ٤٠٠ منطقة عبر ١٤٧ اقتصاداً اليوم، بعد أن كان عددها حوالي ٤ ٠٠٠ منطقة قبل خمس سنوات، وهناك أكثر من ٥٠٠ منطقة اقتصادية خاصة جديدة في طور الإعداد. ويأتي ازدهار المناطق الاقتصادية الخاصة في سياق موجة جديدة من السياسات الصناعية واستجابة لتزايد المنافسة على الاستثمار المتنقل دولياً.

هناك أنواع عديدة من المناطق الاقتصادية الخاصة. والمناطق الحرة الأساسية التي تركز على تيسير الخدمات اللوجستية التجارية هي الأكثر شيوعاً في البلدان المتقدمة النمو. وتميل الاقتصادات النامية إلى استخدام المناطق المتكاملة الرامية إلى التنمية الصناعية، التي يمكن أن تكون متعددة الصناعات أو متخصصة أو مركزة على تطوير القدرات الابتكارية. وترتبط درجة ونوع التخصص ارتباطاً وثيقاً بمستوى تصنيع البلدان، وفقاً *لسلم لتنمية المناطق الاقتصادية الخاصة*.

وبدأت تنشأ حالياً أنواع عديدة من المناطق الاقتصادية الخاصة والبرامج الابتكارية لتنمية المناطق. ويركز بعضها على الصناعات الجديدة، مثل التكنولوجيا العالية، أو الخدمات المالية، أو السياحة – لتجاوز أنشطة التصنيع الكثيفة التجارة والعمالة في المناطق الاقتصادية الخاصة التقليدية. ويركز بعضها الآخر على الأداء البيئي أو استغلال العلوم تجارياً أو التنمية الإقليمية أو الإنعاش الحضري.

منـاطق بنـاء الشراكات الثنائية في البلدان النـاميـة

ويزداد التعاون الدولي بشأن تنمية المناطق شيوعاً. ويجري بناء العديد من المناطق في البلدان النامية من خلال شراكات ثنائية أو في إطار برامج تعاون إنمائي. وأصبحت مناطق التنمية الإقليمية والمناطق العابرة للحدود التي تغطي بلدين أو ثلاثة سمة من سمات التعاون الاقتصادي الإقليمي.

ويمكن أن تقدم المناطق الاقتصادية الخاصة إسهامات هامة للنمو والتنمية. ويمكن أن تساعد على جلب الاستثمار وإيجاد فرص العمل وتعزيز الصادرات – سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة عندما تنجح في إنشاء

روابط مع الاقتصاد الأوسع نطاقاً. ويمكن أن تدعم المناطق أيضاً مشاركة سلاسل القيمة العالمية والترقية والتنويع الصناعي. ولكن ليس أي من هذه الفوائد تلقائياً.

وفي الواقع، *لا يزال أداء العديد من المناطق دون التوقعات*. فالمناطق الاقتصادية الخاصة ليست شرطاً مسبقاً ولا ضماناً لارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو مشاركة سلاسل القيمة العالمية. وعندما ترفع هذه المناطق النمو الاقتصادي، غالباً ما يكون الحافز مؤقتاً: بعد فترة البناء، تنمو معظم المناطق بنفس معدل نمو الاقتصاد الوطني. وتعمل الكثير من المناطق كجيوب محدودة التأثير خارج حدودها.

بيان أرباح وخسائر التنمية المستدامة للمناطق الاقتصادية الخاصة

ولا يقوم بتقييم أداء المناطق وأثرها الاقتصادي بانتظام سوى عدد قليل من البلدان. ومن الأهمية بمكان القيام بهذا التقييم لأن تحول المناطق الاقتصادية الخاصة غير الناجحة يتطلب تشخيصاً في الوقت المناسب، لا سيما عندما يكون مستوى الاستثمار العام كبيراً في تنمية المنطقة. *ويمكن لبيان أرباح وخسائر التنمية المستدامة للمناطق الاقتصادية الخاصة* الصادر عن الأونكتاد *أن يرشد صانعي السياسات في وضع نظام شامل للرصد والتقييم*.

توفر تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة التي دامت عقوداً طويلة دروساً هامة لتنمية المناطق الحديثة:

- *يكتسي التصميم الاستراتيجي لإطار سياسات وبرنامج تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة أهمية حاسمة*. ولا ينبغي أن تُصاغ سياسات المناطق بمعزل عن سياق سياساتها الأوسع نطاقاً، بما في ذلك السياسات الاستثمارية والتجارية والضريبية. وينبغي أن تستند أنواع المناطق وتخصصها إلى المزايا التنافسية والقدرات القائمة. وينبغي أن تسترشد خطط تنمية المناطق الطويلة الأجل سلم تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة.

- *ينبغي أن تنتهج برامج تنمية المناطق نهجاً مقتصداً*. فبيان خسائر وأرباح التنمية المستدامة يشدد على الحاجة إلى الاستدامة المالية والضريبية للمناطق لأن تأثيرها على النمو الاقتصادي الأوسع نطاقاً يمكن أن يكون غير مؤكد ويستغرق تبلوره وقتاً طويلاً. ويطرح ارتفاع التكاليف الأولية الناتجة عن التفاصيل المفرطة، والإعانات المقدمة لشاغلي المناطق، وعمليات تحويل الشركات العاملة بالفعل إلى أنظمة المناطق أكبر المخاطر على البقاء المالي.

- *يتوقف نجاح فرادى المناطق الاقتصادية الخاصة على قيامها على أسس صحيحة*. ويمكن إرجاع معظم الإخفاقات إلى مشاكل من قبيل اختيار مواقع سيئة تتطلب نفقات رأسمالية ثقيلة أو مواقع بعيدة عن محاور الهياكل الأساسية أو المدن التي تتضمن مجموعات كافية من اليد العاملة؛ أو عدم موثوقية إمدادات الطاقة؛ أو سوء تصميم المنطقة بمرافق أو صيانة غير كافية؛ أو الإجراءات الإدارية المفرطة في التعقيد.

- *يكتسي تقديم دعم نشط لتعزيز المجموعات والروابط أهمية رئيسية للاستفادة من الأثر الإنمائي إلى أقصى حد.* وتتمتع الشركات التي تعمل في المناطق بنطاق أوسع للتعاون وتجميع الموارد وتقاسم المرافق – وتتمتع بذلك على نحو أكبر في المناطق المتخصصة، ولكن المناطق المتعددة الأنشطة يمكن أن تستخلص بعض فوائد اشتراك الموقع. ويتعزز الأثر كثيراً بفضل التحديد الاستباقي للفرص والتوفيق بين الجهود والبرامج التدريبية مع الشركات داخل المنطقة وخارجها.

- *من العوامل الحاسمة للنجاح وجود إطار تنظيمي متين ومؤسسات قوية وحوكمة جيدة.* وينبغي أن يكفل الهيكل الأساسي القانوني للمناطق الاقتصادية الخاصة تنفيذ سياسات هذه المناطق تنفيذاً متسقاً وشفافاً وقابلاً للتنبؤ. وينبغي أن تُحدَّد بوضوح مسؤوليات مجالس إدارة المناطق الاقتصادية الخاصة. وتستفيد المناطق من وجود ممثلين للقطاعين العام والخاص في مجالس إداراتها.

استشرافاً للمستقبل، تواجه المناطق الاقتصادية الخاصة *تحديات جديدة:*

- تقود خطة التنمية المستدامة على نحو متزايد القرارات والعمليات الاستراتيجية للمؤسسات المتعددة الجنسيات، وهو شيء ينبغي تجسيده في مقترح القيمة الذي تسوقه المناطق الاقتصادية الخاصة للمستثمرين. *ويمكن أن تسهم المناطق الاقتصادية الخاصة الحديثة إسهاماً إيجابياً في أداء الأسس الصناعية للبلدان في مجال البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة.* ويمكن توفير تدابير المراقبة والإنفاذ والخدمات (مثل المفتشين والخدمات الصحية وإدارة النفايات ومنشآت الطاقة المتجددة) بسهولة أكبر وبتكلفة أقل في المناطق الاقتصادية الخاصة المحصورة.

وعادة ما تشغِّل المناطق الاقتصادية الخاصة عدداً كبيراً من النساء إذ يمثل عدد العاملات حوالي ٦٠ في المائة في المتوسط. وتنفذ بعض المناطق الحديثة لوائح للمساواة بين الجنسين، مثل قواعد مكافحة التمييز، وخدمات الدعم، مثل رعاية الأطفال والمرافق المدرسية، ووضع معايير جديدة لأداء أهداف التنمية المستدامة.

- إن الثورة الصناعية الجديدة والاقتصاد الرقمي بصدد تغيير الصناعات التحويلية – وهي أهم زبائن المناطق الاقتصادية الخاصة. *وستحتاج المناطق الاقتصادية الخاصة إلى تكييف مقترحات قيمتها لإدراج الوصول إلى الموارد البشرية ذات المهارات، ومستويات عالية من توصيلية البيانات، ومقدمي الخدمات التكنولوجية ذات الصلة.* وقد تُتاح للمناطق الاقتصادية الخاصة أيضاً فرص جديدة لاستهداف الشركات الرقمية.

- إن بيئة السياسات العالمية الحالية الصعبة للتجارة والاستثمار، مع تزايد النزعة الحمائية وتحول الأفضليات التجارية وانتشار التعاون الاقتصادي الإقليمي، تتسبب في تغييرات في *أنماط الإنتاج الدولي وسلاسل القيمة العالمية.* ويمكن أن تؤثر هذه التغييرات تأثيراً كبيراً على القدرة التنافسية

للمناطق الاقتصادية الخاصة، التي تعمل كعقد مركزية في سلاسل القيمة العالمية. ومن المرجح أن يكتسي التعاون الدولي بشأن تنمية المناطق أهمية متزايدة.

وأخيراً، تتيح خطة عام ٢٠٣٠ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فرصة لإنشاء نوع جديد تماماً من المناطق الاقتصادية الخاصة: المنطقة النموذجية لأهداف التنمية المستدامة. وستهدف هذه المناطق إلى جلب الاستثمار في الأنشطة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، واعتماد أعلى مستويات المعايير والامتثال للبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، وتعزيز النمو الشامل للجميع من خلال الروابط والآثار غير المباشرة.

نوع جديد من المناطق الاقتصادية الخاصة: المنطقة النموذجية لأهداف التنمية المستدامة

وتهدف التوصيات الواردة في هذا التقرير إلى توفير إرشادات لصانعي السياسات في جهودهم الرامية إلى تنشيط وترقية المناطق القائمة، وبناء مناطق جديدة تتفادى مزالق الماضي وتكون على استعداد لمواجهة التحديات المقبلة. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي هو جعل المناطق الاقتصادية الخاصة تعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: *من جيوب تنعم بالامتيازات إلى مصادر لفوائد واسعة النطاق*.

نظرة عامة

الاتجاهات والآفاق العالمية

انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي للسنة الثالثة على التوالي

واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تراجعها في عام ٢٠١٨، فانخفضت بنسبة ١٣ في المائة إلى ١,٣ تريليون دولار (الشكل ١). وكان الانخفاض – تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة الثالثة على التوالي – ناتجاً أساساً عن عمليات إعادة إلى الوطن على نطاق واسع للإيرادات الأجنبية المتراكمة للمؤسسات المتعددة الجنسيات من الولايات المتحدة في الربعين الأولين من عام ٢٠١٨، عقب الإصلاحات الضريبية التي أدخلها هذا البلد في نهاية عام ٢٠١٧.

الشكل ١ **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، العالمية وحسب المجموعة الاقتصادية، ٢٠٠٧-٢٠١٨** (ببلايين الدولارات وبالنسبة المئوية)

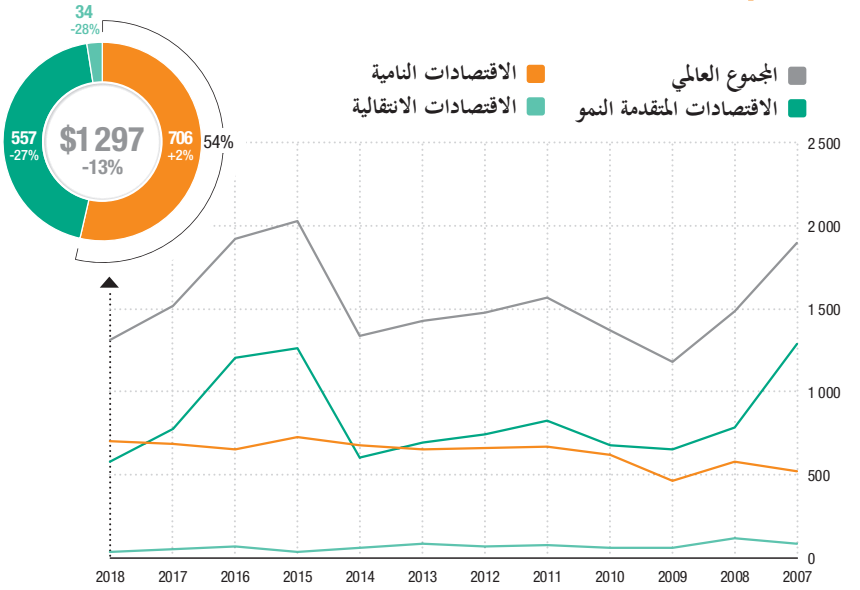

المصدر: الأونكتاد.

والانخفاض الناتج عن الضرائب في النصف الأول من عام ٢٠١٨ (الذي انتهى بمستوى أدنى بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٧) خفّ في النصف الثاني بفضل زيادة نشاط المعاملات. وارتفعت قيمة عمليات الدمج والتملك عبر الحدود بنسبة ١٨ في المائة، تغذيها مؤسسات الولايات المتحدة المتعددة الجنسيات التي تستخدم السيولة النقدية في وفروعها الأجنبية التي لم تعد مثقلة بالالتزامات الضريبية.

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة النمو انخفض إلى أدنى مستوياته في ١٥ عاماً

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة النمو أدنى مستوياتها منذ عام ٢٠٠٤، إذ انخفضت بنسبة ٢٧ في المائة. وانخفضت التدفقات الداخلة إلى أوروبا بأقل من النصف إلى أقل من ٢٠٠ بليون دولار؛ وسجل عدد قليل من البلدان الهامة المضيفة لمؤسسات الولايات المتحدة المتعددة الجنسيات تدفقات سلبية. (أدت إعادة مؤسسات الولايات المتحدة المتعددة الجنسيات الأموال إلى الوطن إلى تدفقات داخلة سلبية في البلدان المضيفة.) وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أيرلندا وسويسرا إلى –٦٦ بليون دولار و –٨٧ بليون دولار، على التوالي. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة المتحدة أيضاً بنسبة ٣٦ في المائة إلى ٦٤ بليون دولار، مع انخفاض الاستثمارات السهمية الجديدة إلى النصف. وانخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة أيضاً بنسبة ٩ في المائة إلى ٢٥٢ بليون دولار – متوسط آخر ١٠ سنوات. ويُعزى هذا الانخفاض أساساً إلى انخفاض بمقدار الثلث في مبيعات الدمج والتملك عبر الحدود. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أستراليا ٦٠ بليون دولار – وهو مستوى قياسي – مع إعادة استثمار الشركات الأجنبية المنتسبة مبلغاً قياسياً قدره ٢٥ بليون دولار من أرباحها في البلد.

وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية مستقرة، إذ ارتفعت بنسبة ٢ في المائة لتصل إلى ٧٠٦ بلايين دولار. وكنتيجة للزيادة والانخفاض غير العادي في البلدان المتقدمة النمو، زادت حصة البلدان النامية في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى ٥٤ في المائة، وهو رقم قياسي. وظل وجودها ضمن الاقتصادات المضيفة العشرين الأولى دون تغيير (الشكل ٢). وبقيت الولايات المتحدة أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر، تليها الصين وهونغ كونغ (الصين)، وسنغافورة.

الشكل ٣ التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، أعلى ٣٠ اقتصاداً مضيفاً، ٢٠١٧ و٢٠١٨ (بلايين الدولارات)

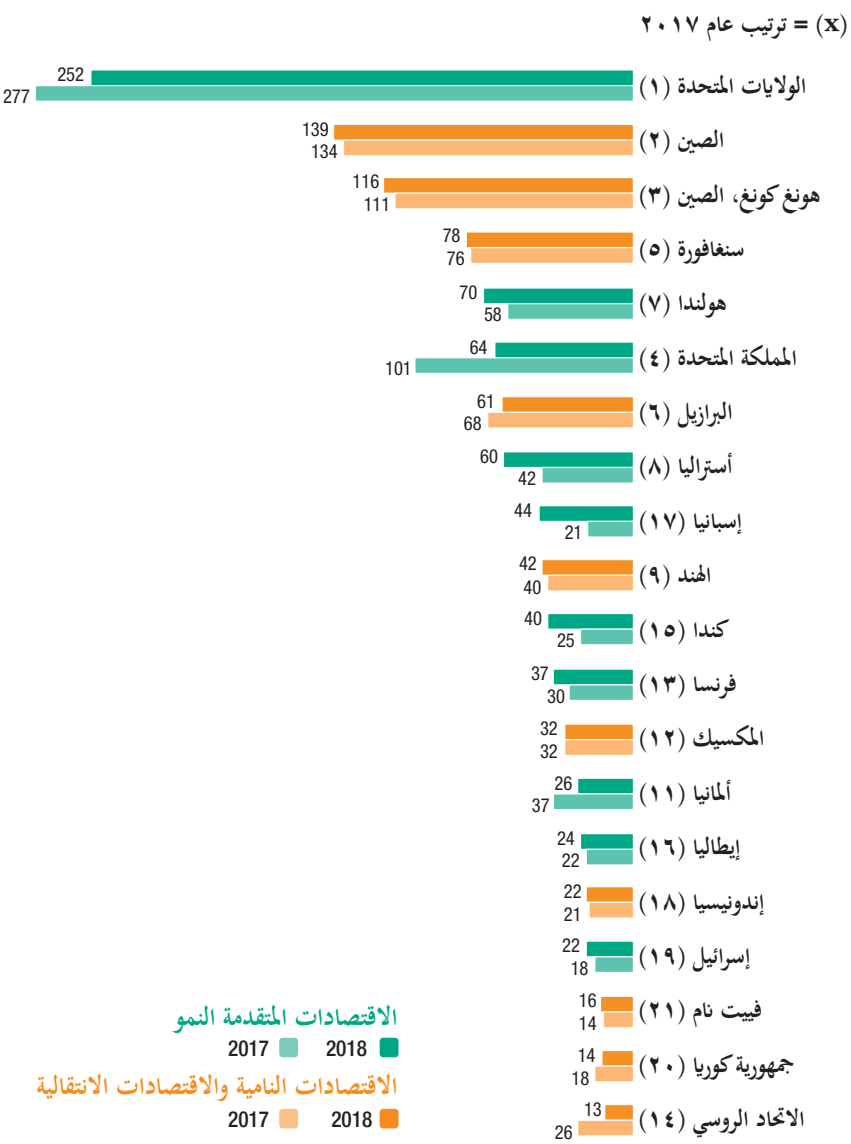

المصدر: الأونكتاد.

الشكل ٣ التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر، أعلى ٢٠ اقتصاداً أصلياً، ٢٠١٧ و٢٠١٨ (ببلايين الدولارات)

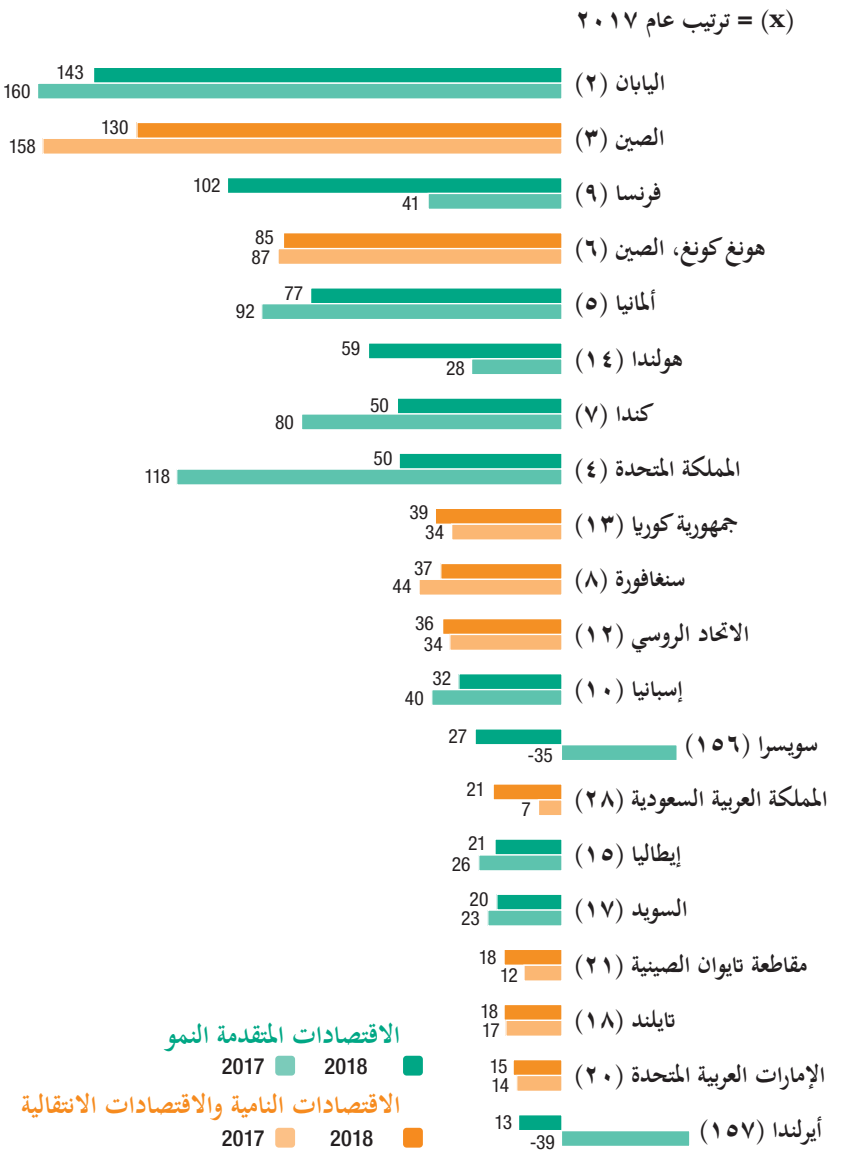

المصدر: الأونكتاد.

وأدت إعادة مؤسسات الولايات المتحدة المتعددة الجنسيات الأموال إلى الوطن على نطاق واسع إلى تدفقات خارجة سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر، مما تسبب في اختفاء الولايات المتحدة من قائمة أكبر ٢٠ اقتصاداً منفتحاً على الاستثمار في الخارج في عام ٢٠١٨ (الشكل ٣). وعموماً، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو الخارج من البلدان المتقدمة النمو كمجموعة بنسبة ٤٠ في المائة إلى ٥٥٨ بليون دولار. وكنتيجة لذلك، انخفضت حصتها في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي المتجه نحو الخارج إلى ٥٥ في المائة – وهي أقل حصة تُسجَّل على الإطلاق. غير أن استثمار المؤسسات المتعددة الجنسيات الأوروبية المتجه نحو الخارج ارتفع بنسبة ١١ في المائة إلى ٤١٨ بليون دولار. وأصبحت فرنسا البلد الأصلي لثالث أكبر المستثمرين، مع تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو الخارج تجاوزت ١٠٠ بليون دولار في عام ٢٠١٨.

وانخفض استثمار المؤسسات المتعددة الجنسيات من الاقتصادات النامية المتجه نحو الخارج بنسبة ١٠ في المائة إلى ٤١٧ بليون دولار. وانخفضت التدفقات الخارجة من البلدان الآسيوية النامية بنسبة ٣ في المائة إلى ٤٠١ بليون دولار؛ وانخفض استثمار المؤسسات المتعددة الجنسيات الصينية للعام الثاني على التوالي. وعرفت التدفقات الخارجة من أمريكا اللاتينية والكاريبي تقلصاً حاداً.

الآفاق: من المرجح أن يحدث انتعاش، ولكن الاتجاه الأساسي لا يزال ضعيفاً

من المتوقع في عام ٢٠١٩ أن يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر انتعاشاً في الاقتصادات المتقدمة النمو مع انخفاض أثر الإصلاحات الضريبية للولايات المتحدة. وتشير إعلانات المشاريع التأسيسية – التي تبين خطط الإنفاق المقبلة – أيضاً إلى زيادتها لأنها ارتفعت بنسبة ٤١ في المائة في عام ٢٠١٨ من مستوياتها المتدنية في عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية، لا تظهر توقعات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية سوى انتعاش متواضع نسبته ١٠ في المائة إلى حوالي ١,٥ تريليون دولار، أي أقل من المتوسط على مدى السنوات العشر الماضية. وهناك إمكانات نمو محدودة لأن اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر الأساسية لا يزال ضعيفاً. وتهدد التوترات التجارية أيضاً بمخاطر تنازلية لعام ٢٠١٩ وما بعده.

وقد أظهر الاتجاه الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر نمواً ضعيفاً منذ عام ٢٠٠٨. ولم يزد متوسط صافي التقلبات التي سببتها العوامل غير المتكررة، مثل الإصلاحات الضريبية والصفقات الضخمة وتقلب التدفقات المالية، عن ١ في المائة من النمو السنوي خلال هذا العقد، بالمقارنة مع ٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٧، وأكثر من ٢٠ في المائة قبل عام ٢٠٠٠ (الشكل ٤).

الشكل ٤

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والاتجاه الأساسي، ١٩٩٠-٢٠١٨

(مؤشر، ٢٠١٠ = ١٠٠)

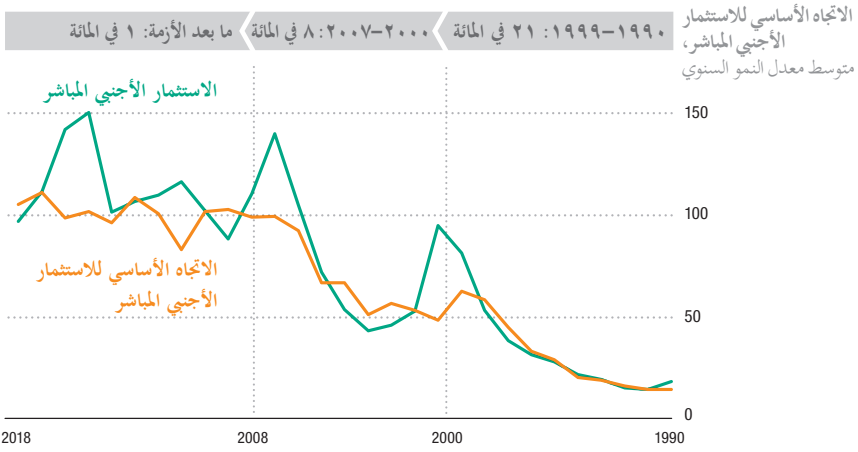

المصدر: الأونكتاد.

وتشمل الدوافع الرئيسية لتباطؤ الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل انخفاض معدلات عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتزايد أشكال الاستثمار الخفيفة من حيث الموجودات، ومناخ سياسات استثمار أقل ملاءمة.

انتعاش الاستثمار التأسيسي، ولكن بشكل متفاوت

انتعشت قيمة مشاريع الاستثمار التأسيسي المعلنة من هبوطها في عام ٢٠١٧، بزيادة بلغت ٤١ في المائة لتصل إلى ٩٦١ بليون دولار. وأتى الجزء الأكبر من هذه الزيادة من مضاعفة المشاريع المعلنة في آسيا.

وتوقف في عام ٢٠١٨ التراجع الطويل الأجل للاستثمار التأسيسي في الصناعة التحويلية – وهو ذو أهمية حاسمة للتنمية الصناعية في البلدان النامية. وفي الاقتصادات النامية، ارتفعت قيمة المشاريع المعلنة في قطاع الصناعة التحويلية بنسبة ٦٨ في المائة لتصل إلى ٢٧١ بليون دولار. وحدثت معظم الزيادة في آسيا، ولكن المشاريع المعلنة زادت أيضاً زيادة ملحوظة في أفريقيا (زادت بنسبة ٦٠ في المائة)؛ وهبطت في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

ويُعزى جزء كبير من الزيادة في الصناعة التحويلية إلى مشاريع واسعة النطاق، ولا سيما في الصناعات المتصلة بتجهيز الموارد الطبيعية. وارتفع عدد المشاريع في البلدان النامية بنسبة أكثر تواضعاً بلغت ١٢ في المائة. وبقيت الزيادة باهتة في عدد المشاريع في الصناعات النموذجية للتصنيع المبكر، وهو نوع الصناعات التي غالباً ما تجلبه المناطق الاقتصادية الخاصة.

تباطؤ التوسع الدولي للمؤسسات المتعددة الجنسيات المملوكة للدول

استقر عدد المؤسسات المتعددة الجنسيات المملوكة للدول. وهناك ما يقارب ١ ٥٠٠ مؤسسة متعددة الجنسيات مملوكة للدول، مثلما كان الحال في عام ٢٠١٧. وتمثل المؤسسات المتعددة الجنسيات الأوروبية المملوكة للدول ما يزيد قليلاً عن ثلث جميع المؤسسات المتعددة الجنسيات المملوكة للدول، وتأتي نسبة أخرى قدرها ٤٥ في المائة من الاقتصادات الآسيوية النامية، بما في ذلك ١٨ في المائة من الصين. وزاد وجود المؤسسات المتعددة الجنسية المملوكة للدول بين أعلى ١٠٠ مؤسسة عالمية متعددة الجنسيات من ١٥ إلى ١٦ مؤسسة. وتتضمن القائمة خمس مؤسسات متعددة الجنسيات مملوكة للدول من الصين و١١ من بلدان متقدمة النمو.

وعرف نشاط المؤسسات المتعددة الجنسيات في مجال الدمج والتملك تباطؤاً ملحوظاً. وكانت المؤسسات المتعددة الجنسيات المملوكة للدول مسؤولة عن ٤ في المائة من قيمة إجمالي عمليات الدمج والتملك في عام ٢٠١٨، عقب انخفاض تدريجي مما يزيد عن ١٠ في المائة في المتوسط في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. والصناعات المستهدفة أكثر من المؤسسات المتعددة الجنسيات المملوكة للدول هي المرافق العامة والصناعات الاستخراجية والخدمات المالية.

التوسع الدولي خفيف من حيث الموجودات

كثير من التوسع المستمر في الإنتاج الدولي تحركه الأصول غير المادية والأساليب غير السهمية لعمليات ما وراء البحار، مثل إصدار التراخيص والصناعات التحويلية التعاقدية. ويبدو الاتجاه واضحاً في تباين مؤشرات الإنتاج الدولية الرئيسية – على مقياس من ملموس إلى غير ملموس – مع اتجاه ثابت إلى حد كبير للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في السلع ونمو أسرع بكثير لكل من التجارة في الخدمات والمدفوعات الدولية للأصول غير المادية (الإتاوات ورسوم التراخيص).

ويؤكد هذه الصورة ترتيب عام ٢٠١٨ لأعلى ١٠٠ مؤسسة متعددة الجنسيات. فنُمُوّ المبيعات الخارجية لأعلى ١٠٠ مؤسسة متعددة الجنسيات يتجاوز نمو الأصول الأجنبية والموظفين الأجانب، مما يوحي بأن المؤسسات المتعددة الجنسيات قادرة على الوصول إلى الأسواق الخارجية مع تخفيف أثرها التشغيلي. ثم إن المؤسسات المتعددة الجنسيات الصناعية بين أعلى ١٠٠ مؤسسة التي تكون عادة ثقيلة من حيث الموجودات بدأت تنحدر في الترتيب، وبعضها سقط من القائمة.

المؤسسات المتعددة الجنسيات من المنفقين الكبار على أنشطة البحث والتطوير

في عام ٢٠١٨، استثمرت المؤسسات المتعددة الجنسيات ضمن أعلى ١٠٠ مؤسسة في قائمة الأونكتاد أكثر من ٣٥٠ بليون دولار في أنشطة البحث والتطوير، وهو ما يمثل أكثر من ثلث مجموع أنشطة البحث والتطوير الممولة من الأعمال التجارية. والمؤسسات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال التكنولوجيا والصيدلة والسيارات هي أكبر المنفقين. وكثافة البحث والتطوير (بالنسبة للمبيعات) لأعلى ١٠٠ مؤسسة متعددة الجنسيات في البلدان النامية تقل عن ذلك بكثير.

ويتسم الاستثمار التأسيسي الدولي في أنشطة البحث والتطوير بكبر حجمه واستمرار نموه. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، أعلنت المؤسسات المتعددة الجنسيات عن ٣٠٠ ٥ مشروع للبحث والتطوير خارج أسواقها الأصلية، أي ما يمثل أكثر من ٦ في المائة من جميع مشاريع الاستثمار التأسيسي المعلنة، وزيادة من ٤٠٠ ٠٠٠ مشروع في السنوات الخمس السابقة. وتحصل الاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية على ٤٥ في المائة من هذه المشاريع. ومعظم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المتصلة بالبحث والتطوير توجد في أنشطة تصميم وتطوير واختبار ذات قيمة مضافة أدنى نسبياً بدلاً من البحوث الأساسية.

الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب أصغر مما يبدو

يعرض *تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٩* بيانات جديدة ومبتكرة بشأن الملكية النهائية للاستثمار الأجنبي المباشر وبشأن الشبكة العالمية للعلاقات المباشرة وغير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر. وتكشف البيانات الجديدة أن جزءاً كبيراً من الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان النامية (الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب) مملوك في نهاية المطاف للمؤسسات المتعددة الجنسيات من البلدان المتقدمة النمو. وتنخفض حصة الاستثمار فيما بين بلدان جنوب – جنوب من إجمالي الاستثمار في الاقتصادات النامية

من ٤٧ في المائة (عند قياسها على أساس بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر المعيارية) إلى ٢٨ في المائة عند قياسها على أساس الملكية النهائية. وتؤدي محاور الاستثمار الإقليمية دوراً هاماً كقنوات في تدفقات الاستثمار غير المباشر، وهي تدفع الكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المناطق والاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب.

وتقدم البيانات الجديدة أيضاً منظوراً مختلفاً بشأن نطاق اتفاقات الاستثمار الدولية. ويبرز مشهد الملكية النهائية أثر تعددية الأطراف في العلاقات غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يخص بعض المعاهدات والتجمعات الاقتصادية، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، حيث تؤدي المحاور الإقليمية دوراً هاماً، تفوق حصة الاستثمار المباشر المشمولة بالاتفاقات حصة استثمار المالك النهائي.

الاتجاهات الإقليمية

تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا

تحدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا الاتجاه التنازلي العالمي في عام ٢٠١٨. وارتفعت لتصل إلى ٤٦ بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة ١١ في المائة بعد أن تراجعت في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ على التوالي. وأدى ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية والطلب عليها إلى استمرار الاستثمار في البحث عن الموارد. وشهد عدد قليل من الاقتصادات، مثل كينيا والمغرب وتونس، زيادة مشجعة في الاستثمار المتنوع. وحقق الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا انتعاشاً كبيراً بعد عدة سنوات من التدفقات الداخلة المتدنية. وعلى العكس من ذلك، انخفض في عام ٢٠١٨ الاستثمار في بعض البلدان المتلقية الكبيرة الأخرى، بما في ذلك نيجيريا ومصر وإثيوبيا.

وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى شمال أفريقيا بنسبة ٧ في المائة لتصل إلى ١٤ بليون دولار. وظلت مصر أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا في عام ٢٠١٨، على الرغم من انخفاض التدفقات الداخلة بنسبة ٨ في المائة لتصل إلى ٦,٨ بليون دولار. وأدى النمو الاقتصادي المستقر في المغرب إلى جلب الاستثمار في عدة قطاعات، بما في ذلك قطاع السيارات والقطاع المالي؛ وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد ليصل إلى ٣,٦ بليون دولار. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب أفريقيا بنسبة ١٥ في المائة ليصل إلى ٩,٦ بليون دولار، وهو أدنى مستوى له منذ عام ٢٠٠٦، بسبب الانخفاض الكبير في نيجيريا للسنة الثانية على التوالي. وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شرق أفريقيا دون تغيير إلى حد كبير عند ٩ بليون دولار، على الرغم من تسجيل إثيوبيا انخفاضاً بنسبة ١٨ في المائة إلى ٣,٣ بليون دولار. وزادت التدفقات الداخلة إلى كينيا بنسبة ٢٧ في المائة لتصل إلى ١,٦ بليون دولار، بما في ذلك بعض الاستثمارات في مشاريع هياكل أساسية كبيرة. وساهمت في هذا الاتجاه تدابير تيسير الأعمال التجارية والمناطق الاقتصادية الخاصة الجاهزة للاستثمار. وظلت التدفقات الواردة إلى وسط أفريقيا راكدة عند مستوى ٨,٨ بليون دولار. وسجل الكونغو تدفقات داخلة بلغت ٤,٣ بليون دولار، معظمها في التنقيب عن النفط وإنتاجه. ودعم استمرار الاستثمار في المعادن، ولا سيما الكوبالت، التدفقات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي زادت بنسبة ١١ في المائة لتصل إلى ١,٥ بليون دولار. وتحولت التدفقات إلى الجنوب الأفريقي تحولاً حاداً (-٠,٩ بليون دولار إلى ٤,٢ بليون دولار)، أساساً بفضل الانتعاش في جنوب أفريقيا، حيث زاد الاستثمار من ٢ بليون دولار إلى ٥,٣ بليون دولار، بما في ذلك استثمارات كبيرة في صناعة السيارات والطاقة المتجددة. وتلقت موزامبيق أيضاً مزيداً من التدفقات الداخلة، بزيادة ١٨ في المائة دفعت الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى ٢,٧ بليون دولار.

بيد أن ذلك يُعزى أساساً إلى التحويلات داخل الشركات من شركات مستقرة بالفعل في البلد، ولا سيما للتنقيب عن النفط والغاز.

ومن شأن تسارع النمو الاقتصادي المتوقع في أفريقيا، والتقدم المحرز صوب تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وإمكانية تبلور بعض مشاريع الاستثمار التأسيسي المعلنة في عام ٢٠١٨ أن يدفع إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة في عام ٢٠١٩.

زيادة هامشية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية الآسيوية

زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الاقتصادات النامية بنسبة ٤ في المائة لتصل إلى ٥١٢ مليار دولار في عام ٢٠١٨. وحدثت الزيادة أساساً في الصين وهونغ كونغ (الصين) وسنغافورة وإندونيسيا وغيرها من بلدان آسيان، وكذلك في الهند وتركيا. وبقيت آسيا أكبر مناطق العالم تلقياً للاستثمار الأجنبي المباشر إذ استوعبت ٣٩ في المائة من التدفقات العالمية الداخلة في عام ٢٠١٨، ويمثل ذلك زيادة بالنسبة إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠١٧.

وزادت التدفقات إلى شرق آسيا بنسبة ٤ في المائة لتصل إلى ٢٨٠ بليون دولار في عام ٢٠١٨ ولكنها ظلت أقل بكثير من ذروة ٣١٨ بليون دولار التي بلغتها في عام ٢٠١٥. وزادت التدفقات الداخلة إلى الصين بنسبة ٤ في المائة لتصل إلى ١٣٩ بليون دولار، وهو أعلى مبلغ على الإطلاق. وزادت التدفقات إلى جنوب شرق آسيا بنسبة ٣ في المائة لتصل إلى مستوى ١٤٩ بليون دولار القياسي. ودعمت نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة الاستثمارات القوية من الاقتصادات الآسيوية الأخرى، بما في ذلك تحويل الاستثمارات وعمليات نقل نشاط الصناعات التحويلية من الصين. وساهمت الاستثمارات القوية داخل آسيان أيضاً في هذا الاتجاه على الرغم من أن سنغافورة قامت بدور هام في ذلك بوصفها محوراً إقليمياً للاستثمار.

وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى جنوب آسيا بنسبة ٤ في المائة لتصل إلى ٥٤ بليون دولار، مع زيادة الاستثمار في الهند بنسبة ٦ في المائة ليصل إلى ٤٢ بليون دولار، مدفوعاً بزيادة والدمج والتملك في قطاع الخدمات، بما في ذلك تجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية والاتصالات. وشهد غرب آسيا زيادة بنسبة ٣ في المائة في الاستثمار ليصل إلى ٢٩ بليون دولار، مما أوقف اتجاهاً تنازلياً مستمراً دام ١٠ سنوات تقريباً. وسُجِّلت أكبر الزيادات في تركيا والمملكة العربية السعودية.

وانخفضت التدفقات الخارجة من آسيا بنسبة ٣ في المائة لتصل إلى ٤٠١ بليون دولار، مما يمثل ٤٠ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية المتجهة نحو الخارج. ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض الاستثمارات من الصين للسنة الثانية على التوالي، بسبب سياسات لا تشجع تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، فضلاً عن زيادة فحص الاستثمارات الداخلة في أوروبا والولايات المتحدة. وعلى عكس ذلك، زاد الاستثمار الخارج من جمهورية كوريا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتايلند.

وتتسم آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة بتفاؤل مشوب بالحذر، نظراً للتوقعات الاقتصادية المواتية والجهود الجارية لتحسين مناخ الاستثمار في عدد من الاقتصادات الرئيسية. وتضاعفت قيمة مشاريع الاستثمار التأسيسي في جميع أنحاء آسيا في عام ٢٠١٨، مما يوحي باستمرار إمكانات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن شأن التوترات التجارية العالمية أن تؤثر سلباً على معنويات المستثمرين ولكنها قد تؤدي أيضاً إلى زيادة تحويل الاستثمار.

انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية والكاريبي

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة ٦ في المائة في عام ٢٠١٨ لتصل إلى ١٤٧ بليون دولار لأن الانتعاش الذي بدأ في عام ٢٠١٧ تعثر وعوامل خارجية أثقلت توقعات النمو. وانهار الاستثمار المتجه نحو الخارج من مؤسسات أمريكا اللاتينية المتعددة الجنسيات في عام ٢٠١٨ ليصل إلى مستوى ٦,٥ بليون دولار القياسي بسبب التدفقات الخارجة السلبية من البرازيل وانخفاض الاستثمارات من شيلي.

وفي أمريكا الجنوبية، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تُقدَّر بـ ٦ في المائة بسبب انخفاض التدفقات إلى البرازيل وكولومبيا. وفي البرازيل، انخفضت التدفقات بنسبة ٩ في المائة لتصل إلى ٦١ بليون دولار نتيجة لحالة اقتصادية صعبة وانخفاض حاد في صفقات الدمج والتملك من مستويات قياسية في عام ٢٠١٧. وفي كولومبيا، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢٠ في المائة لتصل إلى ١١ بليون دولار. وكانت التدفقات إلى الأرجنتين قادرة على الصمود عند مستوى ١٢ بليون دولار، معززة بالتدفقات الواردة لإنتاج الغاز الصخري. وارتفعت التدفقات إلى شيلي ارتفاعاً طفيفاً – بنسبة ٤ في المائة لتصل إلى ٧,٢ بليون دولار – مدعومة بارتفاع أسعار النحاس والمستويات القياسية لعمليات الدمج والتملك في صناعات التعدين والخدمات الصحية والكهرباء. وفي بيرو، انخفضت التدفقات بنسبة ٩ في المائة لتصل إلى ٦,٢ بليون دولار، على الرغم من نمو اقتصادي متين واستثمار مكثف في صناعة التعدين. وفي أمريكا الوسطى، ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة مستقرة إلى حد كبير

عند مستوى ٤٣ بليون دولار. وفي المكسيك، أدت زيادة الأرباح المعاد استثمارها من فروع الشركات الأجنبية القائمة إلى بقاء التدفقات الداخلة دون تغيير عند مستوى ٣٢ بليون دولار. وزادة التدفقات إلى بنما بنسبة ٢١ في المائة لتصل إلى ٥,٥ بليون دولار، معززة بصفقات دمج وتملك قياسية وبمشاريع التعدين. وفي كوستاريكا، كان توقف مفاجئ في الاستثمار في السياحة مسؤولاً عن معظم الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة لتصل إلى ٢,١ بليون دولار. وفي منطقة البحر الكاريبي، باستثناء المراكز المالية الخارجية، انخفضت التدفقات بنسبة ٣٢ في المائة. ويُعزى الانكماش إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر (٢,٥ بليون دولار) في الجمهورية الدومينيكية، وهي أكبر البلدان المتلقية في المنطقة دون الإقليمية، على الرغم من نموها الاقتصادي القوي في عام ٢٠١٨. وانخفضت التدفقات إلى هايتي وجامايكا أيضاً إلى ١٠٥ ملايين دولار و٧٧٥ مليون دولار، على التوالي.

وكان بإمكان التدفقات الاستثمارية إلى المنطقة ومنها أن تستقر مع استقرار أسعار السلع الأساسية والظروف الاقتصادية في الاقتصادات الرئيسية. وينبغي أن تستمر الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية والسلع الاستهلاكية (ولا سيما السلع والخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) في جلب المستثمرين الأجانب. غير أن توقعات انخفاض النمو في المنطقة بالمقارنة مع تنبؤات العام الماضي وقابلية تأثره بالعوامل الخارجية، مثل السياسات النقدية في الولايات المتحدة والتوترات التجارية فيما بين الشركاء التجاريين الرئيسيين، فرضت مخاطر انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في المستقبل.

تواصل انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الانتقالية

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الانتقالية في جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة في عام ٢٠١٨ للسنة الثانية على التوالي. وانخفض الاستثمار الوارد إلى المنطقة بنسبة ٢٨ في المائة ليصل إلى ٣٤ بليون دولار. ونتج الانكماش عن انخفاض التدفقات إلى الاتحاد الروسي إلى نصف ما كانت عليه، والاتحاد الروسي هو إلى حد بعيد أكبر اقتصاد وأكبر متلق في المجموعة، من ٢٦ بليون دولار إلى ١٣ بليون دولار، ويعزى ذلك جزئياً إلى عوامل سياسية دولية وسياسات محلية تهدف إلى الحد من مضاربة الاستثمار في الاتجاهين. وشهدت بعض أكبر البلدان المتلقية الأخرى في المنطقة أيضاً – أذربيجان وأوكرانيا وكازاخستان – انخفاضاً في التدفقات الداخلة. وعلى عكس ذلك، كانت التدفقات مزدهرة في جنوب شرق أوروبا، ولا سيما في صربيا ومقدونيا الشمالية. وأصبحت صربيا ثاني أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر بين الاقتصادات الانتقالية إذ نمت التدفقات الداخلة بنسبة ٤٤ في المائة لتصل إلى ٤,١ بلايين دولار، مدفوعة بزيادة كبيرة في رأس المال السهمي الجديد.

وظلت التدفقات الخارجة من الاقتصادات الانتقالية دون تغيير عند مستوى ٣٨ بليون دولار، مما جعل المنطقة مصدِّراً صافياً لرأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٨. وكان الاتحاد الروسي مسؤولاً عن ٩٥ في المائة من هذه التدفقات الخارجة التي بلغت ٣٦ بليون دولار – أي ما يقارب ثلاثة أضعاف التدفقات الداخلة. وكانت الزيادة مدفوعة أساساً بالأرباح المعاد استثمارها في القروض المقدمة إلى الفروع القائمة. وانخفض استثمار السهمي في المشاريع التأسيسية الجديدة وعمليات التملك الأجنبية إلى النصف تقريباً، مما يعكس الحذر المتوخى بشأن التوسع الخارجي.

ومن المتوقع أن تستقر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في الاقتصادات الانتقالية في عام ٢٠١٩. وهناك آفاق نمو أكثر إيجابية للتدفقات الداخلة إلى جنوب شرق أوروبا حيث تضاعفت إعلانات المشاريع التأسيسية في عام ٢٠١٨.

انخفاض حاد في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة النمو

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة النمو بنسبة ٢٧ في المائة لتصل إلى ٥٥٧ بليون دولار، مسجلة بذلك سنة الانخفاض الثالثة على التوالي. وفي حين أن الانخفاض في عام ٢٠١٧ يُعزى أساساً إلى انخفاض نشاط الدمج والتملك، فإن العامل الرئيسي في عام ٢٠١٨ كان هو إعادة المؤسسات المتعددة الجنسيات من الولايات المتحدة الإيرادات المتراكمة إلى الوطن في أعقاب الإصلاحات الضريبية. وانخفضت التدفقات الخارجة من البلدان المتقدمة النمو بنسبة ٤٠ في المائة لتصل إلى ٥٥٨ بليون دولار. وزادت التدفقات الخارجة من الاقتصادات الأوروبية، ولكن التدفقات الخارجة من الولايات المتحدة انخفضت إلى تجريد صاف من الاستثمار قدره –٦٤ بليون دولار (وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٣٦٤ بليون دولار عن عام ٢٠١٧).

وانخفضت التدفقات الداخلة إلى أوروبا إلى النصف لتصل إلى ١٧٢ بليون دولار، وهو أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٩٧. وكان الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المضيفة الهامة للمؤسسات المتعددة الجنسيات من الولايات المتحدة، مثل أيرلندا وسويسرا، سلبياً (مع كون إعادة الأموال إلى الولايات المتحدة تمثل تدفقات داخلة سلبية للبلدان المضيفة). وفي المملكة المتحدة، التي تستضيف أيضاً عدداً كبيراً من المؤسسات المتعددة الجنسيات من الولايات المتحدة، تقلصت التدفقات بأكثر من الثلث. غير أن مشاريع الاستثمار التأسيسي المعلنة استمرت في اتجاه تصاعدي. وأصبحت هولندا أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا، تليها المملكة المتحدة وإسبانيا.

وفي الولايات المتحدة، انخفضت التدفقات الداخلة بنسبة ٩ في المائة لتصل إلى ٢٥٢ بليون دولار نتيجة للقروض السلبية داخل الشركات. ولكن، فيما يعكس نمواً اقتصادياً مطرداً، ارتفعت الإيرادات المتأتية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة لتصل إلى ٢٠٠ بليون دولار، منها ١١٩ بليون دولار (زيادة ٢٨ في المائة عن عام ٢٠١٧) احتُفِظ بها كأرباح يعاد استثمارها.

وارتفعت التدفقات الخارجة من الاقتصادات الأوروبية بنسبة ١١ في المائة لتصل إلى ٤١٨ بليون دولار. وزاد الاستثمار المتجه نحو الخارج من المؤسسات المتعددة الجنسيات الفرنسية إلى أكثر من الضعف ليصل إلى ١٠٢ بليون دولار، مما يجعلها أكبر مصدر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أوروبا.

وفي عام ٢٠١٨، زادت مشاريع الاستثمار التأسيسي المعلنة في الاقتصادات المتقدمة النمو بنسبة ١٧ في المائة، مما يوحي بإمكانية حدوث انتعاش في الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المرجح أن يتعافى الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المتقدمة النمو، ولا سيما في أوروبا، من المستويات المنخفضة بشكل غير طبيعي في عام ٢٠١٨.

استمرار هشاشة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الضعيفة هيكلياً

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٧ بلداً كمجموعة بنسبة ١٥ في المائة لتصل إلى ٢٤ بليون، مما يمثل ١,٨ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً في أفريقيا تعافى من مستوى منخفض تاريخياً بلغه في عام ٢٠١٧ ليصل إلى ١٢ بليون دولار (بزيادة ٢٧ في المائة) في عام ٢٠١٨، فإنه بقي دون المتوسط السنوي للفترة ٢٠١٢–٢٠١٦ بنسبة ٤٠ في المائة. وعلى عكس ذلك، سجلت أقل البلدان نمواً في آسيا وأوقيانوسيا، بقيادة بنغلاديش (زيادة ٦٨ في المائة إلى ٣,٦ بليون دولار)، مستوى عالٍ جديد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بزيادة ١٢ في المائة إلى ١٢ بليون دولار).

وتوحي الاتجاهات في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية المعلنة بأن الاستثمارات الأكبر حجماً ستواصل استهداف الموارد الطبيعية في أفريقيا ومشاريع توليد الطاقة في آسيا. ويتوقع العديد من أكبر المستفيدين من الاستثمارات في كل من أفريقيا وآسيا أن ينتعش الاستثمار الأجنبي المباشر في

السنوات القادمة من خلال الاستثمارات في الموارد الطبيعية والمناطق الاقتصادية الخاصة. ومن المرجح أن يستمر ارتفاع حصة المستثمرين من الاقتصادات النامية في أقل البلدان نمواً بالمقارنة مع المؤسسات المتعددة الجنسيات من الاقتصادات المتقدمة النمو.

وبعد تعافٍ مؤقت في عام ٢٠١٧، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية وعددها ٣٢ بلداً انخفاضاً جديداً في عام ٢٠١٨ بنسبة ٢ في المائة لتصل إلى ٢٣ بليون دولار – أو ١,٧ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة العالمية. وفي الاقتصادات الانتقالية ومعظم البلدان النامية غير الساحلية الآسيوية، كان انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر متواضعاً في حين شهدت البلدان النامية غير الساحلية في أمريكا اللاتينية انخفاضاً أكثر وضوحاً. وظلت التدفقات إلى البلدان النامية غير الساحلية مركزة في عدد قليل من الاقتصادات، مع كون البلدان المتلقية الخمسة الأولى (كازاخستان وإثيوبيا ومنغوليا وتركمانستان وأذربيجان) تمثل ٥٦ في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المجموعة. وتشكل المؤسسات المتعددة الجنسيات الصينية مصادر استثمار نشيطة بشكل متزايد وهي موجودة في جميع البلدان النامية غير الساحلية تقريباً. وتختلف آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف مستوى تنمية البلدان النامية غير الساحلية وتصنيعها، مع توقع أسرع نمو في البلدان التي تتمتع بمزيد من إمكانات التنويع الاقتصادي.

وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية البالغ عددها ٢٨ بلداً للسنة الثانية لتصل إلى ٣,٧ بليون دولار، مع انكماش ١١ في المائة في الدول الجزرية الصغيرة النامية الكاريبية. وعرف الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الجزرية الصغيرة النامية في آسيا وأوقيانوسيا ركوداً عند مستوى ١ بليون دولار. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية بنسبة ٢٢ في المائة لتصل إلى ٠,٦ بليون دولار.

وستظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية هشة ومعتمدة على عدد قليل من المشاريع القائمة على كثافة رأس المال. وتوحي الاتجاهات في المشاريع التأسيسية المعلنة بزيادة تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة محدودة من الصناعات في قطاع الخدمات (مثل الأنشطة التجارية والفنادق والمطاعم). وهناك عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا وفي منطقة البحر الكاريبي يمكنها أن تتوقع استثمارات كبيرة في مشاريع سياحية جديدة. وفي بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، من شأن التنمية الجارية لمناطق اقتصادية خاصة أن يوجد فرص استثمار جديدة.

اتجاهات سياسات الاستثمار

تزايد القيود واللوائح فيما يخص الاستثمار الأجنبي

في عام ٢٠١٨، اعتمد حوالي ٥٥ بلداً واقتصاداً ما لا يقل عن ١١٢ تدبيراً سياساتياً يؤثر على الاستثمار الأجنبي. وسعى ثلثا هذه التدابير إلى تحرير الاستثمارات الجديدة وتشجيعها وتيسيرها. واعتمد ٣٤ في المائة منها قيوداً أو لوائح جديدة فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر – وهي أعلى حصة منذ عام ٢٠٠٣ (الشكل ٥).

وأثرت تدابير التحرير في عدد من الصناعات، بما في ذلك الزراعة ووسائط الإعلام والتعدين والطاقة وتجارة التجزئة والمالية واللوجستيات والنقل والاتصالات وأعمال الإنترنت. وكانت البلدان النامية في آسيا مسؤولة عن حوالي ٦٠ في المائة من هذه التدابير. وأحرزت بعض البلدان تقدماً في خصخصة الشركات المملوكة للدولة. وعلاوة على ذلك، استمر الاتجاه نحو تبسيط أو ترشيد الإجراءات الإدارية للمستثمرين الأجانب، مثلاً عن طريق إلغاء شروط الموافقة أو إنشاء بوابات لتقديم الطلبات على الإنترنت. وقدمت عدة بلدان أيضاً حوافز ضريبية جديدة للاستثمار في صناعات أو مناطق محددة.

الشكل ٥ التغييرات في سياسات الاستثمار الوطنية، ٢٠٠٣-٢٠١٨
(بالنسبة المئوية)

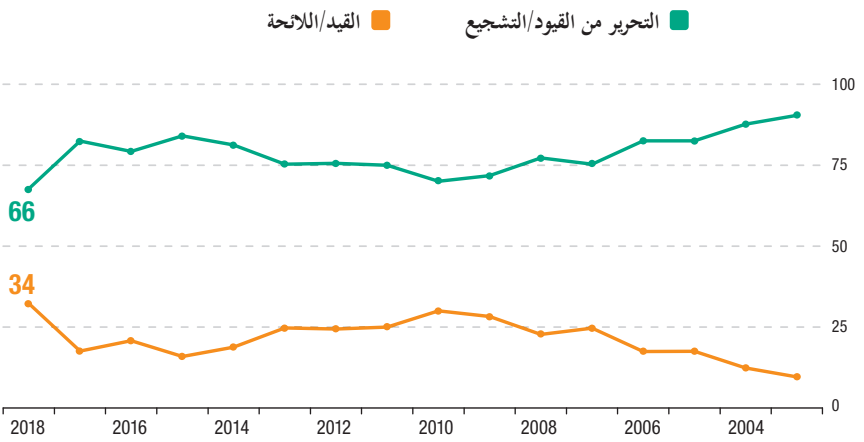

المصدر: الأونكتاد، محور سياسات الاستثمار.

ومن بين القيود واللوائح الجديدة، اتخذت البلدان المتقدمة النمو عدداً من التدابير لمعالجة الشواغل الأمنية الوطنية. وفي البلدان النامية، شملت التدابير حدوداً قصوى جديدة للملكية الأجنبية في بعض الصناعات أو قيوداً على اقتناء العقارات السكنية. واعتُمِدت أيضاً شروط محتوى محلي والتزامات جديدة تتعلق بتوظيف العمال المحليين، بما في ذلك في إطار قواعد المشتريات العامة.

وفشل العديد من صفقات الدمج والتملك عبر الحدود (تجاوزت ٥٠ مليون دولار) في عام ٢٠١٨ بسبب التدخلات الحكومية. فقد مُنع أو سُحِب ما لا يقل عن ٢٢ صفقة لأسباب تنظيمية أو سياسية – أي ضعف ما حدث في عام ٢٠١٧. وأوقفت تسع منها لاعتبارات الأمن القومي، وسُحِبت ثلاث بسبب شواغل من السلطات المعنية بالمنافسة، وأجهِضت ثلاث أخرى لأسباب تنظيمية أخرى. وتم التخلي عن سبع صفقات أخرى بسبب تأخر الموافقة من سلطات البلد المضيف.

البلدان تعزز أطرها التنظيمية لفحص الاستثمار الأجنبي

أصبح فحص الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر انتشاراً في السنوات الأخيرة. فما لا يقل عن ٢٤ بلداً – تمثل مجتمعة ٥٦ في المائة من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي – لديها آلية محددة لفحص الاستثمارات الأجنبية. ويجري أيضاً على الصعيد الإقليمي معالجة مسألة زيادة إحكام الرقابة على عمليات التملك الأجنبية نظراً لشواغل الأمن والمصلحة العامة.

ونشأ استخدام حجج الأمن القومي في سياسات الاستثمار كأداة للتحكم في المشاركة الأجنبية في صناعة الدفاع. ومنذ ذلك الحين، اتسع تدريجياً لحماية صناعات استراتيجية وهياكل أساسية حيوية أخرى وهي تُستخدم الآن أيضاً لحماية التكنولوجيات والمعارف الأساسية المحلية التي تعتبر حيوية للقدرة التنافسية الوطنية في عصر الثورة الصناعية الجديدة.

ومن عام ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٩، أُدخِل ما لا يقل عن ٤١ تعديلاً هاماً على أطر فحص الاستثمار الأجنبي المباشر وأدخل ما لا يقل عن ١١ بلداً أطراً جديدة. ووسعت معظم التعديلات نطاق قواعد الفحص بإضافة قطاعات أو أنشطة جديدة أو تخفيض عتبات إطلاقها أو توسيع نطاق تعريف الاستثمار الأجنبي. ووسعت لوائح جديدة أخرى التزامات الكشف، أو مددت الجداول الزمنية القانونية لإجراءات الفحص، أو أدخلت عقوبات لعدم احترام الالتزامات المتعلقة بالإخطار (الشكل ٦).

الشكل ٦ **السياسات التقييدية الجديدة لفحص الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الفئة، ٢٠١١ - آذار/مارس ٢٠١٩** (بالنسبة المئوية)

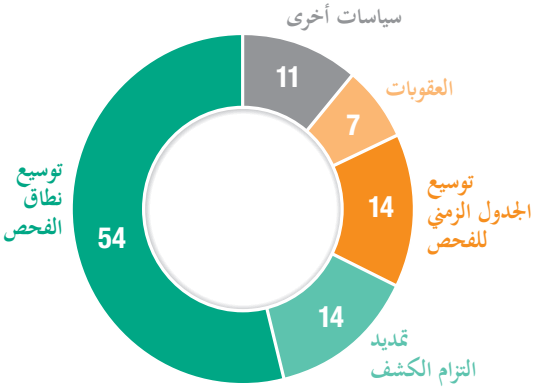

المصدر: الأونكتاد.

ما زال وضع سياسات الاستثمار الدولية يتسم بدينامية شديدة

في عام ٢٠١٨، تم توقيع ٤٠ اتفاقاً جديداً من اتفاقات الاستثمار الدولية. وشملت المعاهدات الجديدة ٣٠ معاهدة استثمار ثنائية و١٠ معاهدات تتضمن أحكاماً تتعلق بالاستثمار. وكانت تركيا بثمان معاهدات استثمار ثنائية أكثر البلدان نشاطاً في إبرام اتفاقات الاستثمار الدولية، تليها الإمارات العربية المتحدة بست معاهدات استثمار ثنائية وسنغافورة بخمس معاهدات (معاهدتا استثمار ثنائيتان وثلاث معاهدات تتضمن أحكاماً تتعلق بالاستثمار).

وبعض المعاهدات الجديدة معاهدات إقليمية ضخمة ذات خصائص جديدة وتضم بلداناً مستثمرة رئيسية. ورفعت المعاهدات الجديدة عدد اتفاقات الاستثمار الدولية إلى ٣ ٣١٧ اتفاقاً (٢ ٩٣٢ معاهدة استثمار ثنائية و٣٨٥ معاهدة تتضمن أحكاماً تتعلق بالاستثمار). وبحلول نهاية العام، كان ما لا يقل عن ٢ ٦٥٨ اتفاقاً من اتفاقات الاستثمار الدولية قد دخل حيز النفاذ (الشكل ٧).

وفي الوقت نفسه، استمر عدد حالات إنهاء اتفاقات الاستثمار الدولية في الارتفاع. وفي عام ٢٠١٨، دخل حيز النفاذ ما لا يقل عن ٢٤ حالة من حالات الإنهاء ("حالات الإنهاء الفعلي")، ٢٠ منها من جانب واحد و٤ ناتجة عن حالات استبدال (من خلال

بدء نفاذ معاهدة جديدة). وشمل ذلك ١٢ معاهدة استثمار ثنائية أنهتها إكوادور وخمس أنهتها الهند. وبحلول نهاية العام، بلغ العدد الإجمالي لحالات الإنهاء الفعلي ٣٠٩ حالات (٦١ في المائة حدثت منذ عام ٢٠١٠).

وبدأت عدة بلدان تضع معاهدات نموذجية ومبادئ توجيهية جديدة لتحديد طريقة وضع المعاهدات في المستقبل. وسيكون لذلك أثر كبير على النظام العالمي لاتفاقات الاستثمار الدولية. وقد استفاد العديد من هذه التطورات من عمل الأونكتاد المتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية.

الشكل ٧ | عدد اتفاقات الاستثمار الدولية الموقعة، ١٩٨٠-٢٠١٨

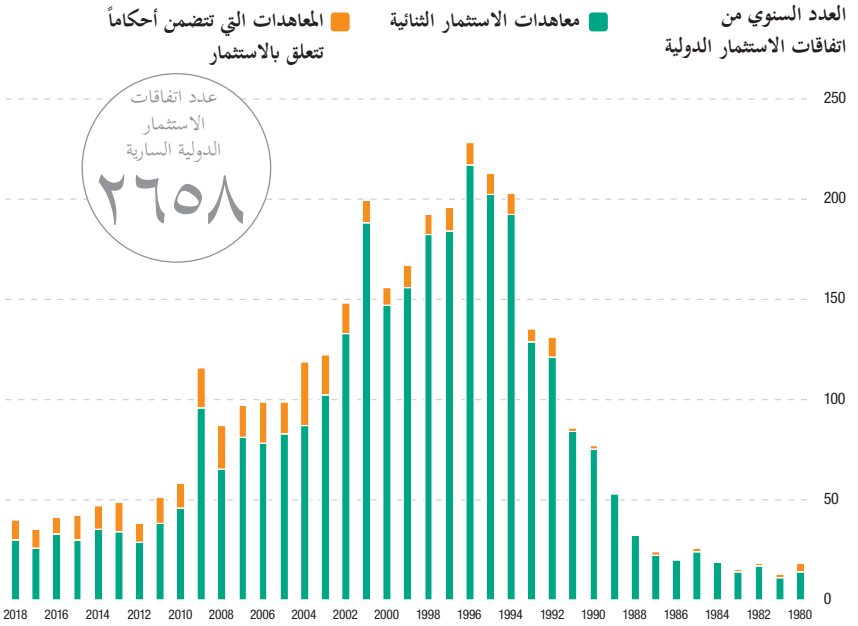

المصدر: الأونكتاد، متصفح اتفاقات الاستثمار الدولية.

لا تزال الزيادة الكبيرة في حالات الدول الجزرية الصغيرة النامية مستمرة

في عام ٢٠١٨، بدأ المستثمرون ٧١ قضية معروفة لدى الجمهور من قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بموجب اتفاقات الاستثمار الدولية (الشكل ٨)، أي ما يساوي تقريباً عدد القضايا في كل من السنوات الثلاث السابقة. وحتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، كان مجموع عدد الدعاوى المعروفة لدى الجمهور والمتعلقة بقضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول قد بلغ ٩٤٢ دعوى. وهكذا تستند جل قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول المعروفة حتى الآن إلى معاهدات استثمارية من الجيل القديم. وحتى الآن، كان ١١٧ بلداً مدعى عليه في واحدة أو أكثر من دعاوى تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. ولما كان من الممكن الإبقاء على سرية بعض حالات التحكيم، فإن العدد الحقيقي للمنازعات المقدمة في عام ٢٠١٨ والأعوام السابقة من المرجح أن يكون أعلى.

الشكل ٨ **الاتجاهات في القضايا المعروفة لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول القائمة على المعاهدات، ١٩٨٧-٢٠١٨**

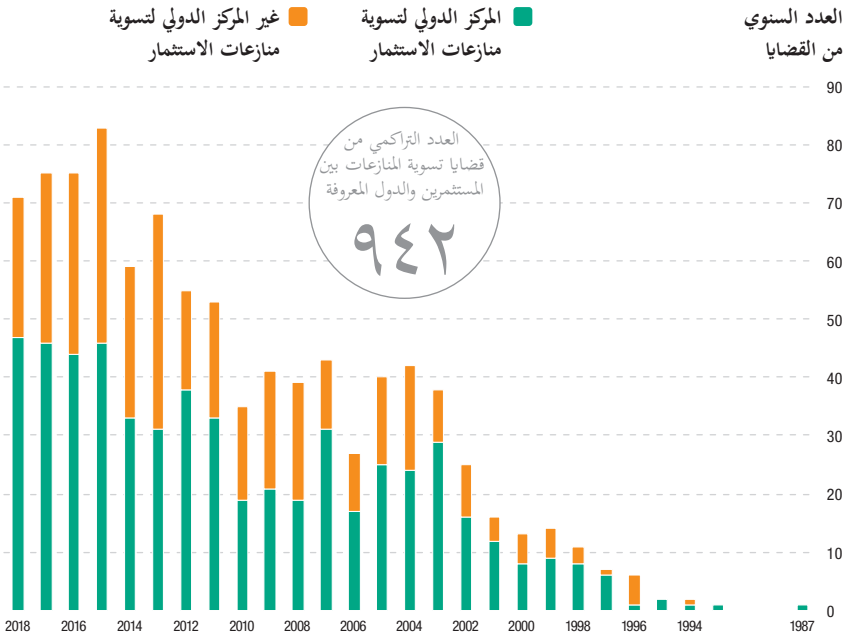

المصدر: الأونكتاد، متصفح تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

وقد اتُّخِذ أكثر من ثلثي قرارات التحكيم المتاحة للجمهور الصادرة في عام ٢٠١٨ لصالح المستثمر، إما لأسباب قضائية أو بالاستناد إلى الأسس الموضوعية. وبحلول نهاية العام، كان قد اختُتِم ٦٠٢ إجراء من إجراءات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

الإصلاح الاستشرافي لاتفاقات الاستثمار الدولية جارٍ على قدم وساق

تتضمن كل المعاهدات التي أُبرِمت في عام ٢٠١٨ عدة إصلاحات تتماشى مع مجموعة إصلاح الأونكتاد لنظام الاستثمار الدولي. ويتضمن ٢٧ اتفاقاً من اتفاقات الاستثمار الدولية الـ ٢٩ المبرمة في عام ٢٠١٨، التي توجد بشأنها نصوص، ما لا يقل عن ست سمات للإصلاح. وتظهر الآن بصورة منتظمة الأحكام التي كانت تُعتبَر مبتكرة في اتفاقات الاستثمار الدولية لما قبل عام ٢٠١٢. وكثيراً ما تتضمن المعاهدات الحديثة توجهاً نحو التنمية المستدامة، والحفاظ على الحيز التنظيمي، وتحسينات أو إسقاطات لتسوية منازعات الاستثمار. ومجال الإصلاح الأكثر شيوعاً هو المحافظة على الحيز التنظيمي. وتتضمن بعض اتفاقات الاستثمار الدولية أو نماذج المعاهدات الحديثة أيضاً إشارات صريحة إلى المساواة بين الجنسين.

ويمثل التحكيم بين المستثمرين والدول أيضاً موضوع تركيز رئيسي لإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية. ولا يزال موضوعاً يثير الجدل ويحفز النقاش في أوساط الاستثمار والتنمية ولدى الجمهور بشكل عام. ويتضمن حوالي ٧٥ في المائة من اتفاقات الاستثمار الدولية المبرمة في عام ٢٠١٨ عنصراً واحداً على الأقل من عناصر إصلاح تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ويتضمن العديد منها عدة عناصر. ويتماشى معظم عناصر الإصلاح هذه مع الخيارات التي حددها الأونكتاد في إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة. وتبرز خمسة نهج رئيسية من اتفاقات الاستثمار الدولية الموقعة في عام ٢٠١٨ (مستخدمة وحدها أو مجتمعة): '١' لا تسوية للمنازعات بين المستثمرين والدول (أربعة اتفاقات استثمار دولية تغفل تماماً تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول)، '٢' محكمة دائمة لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (اتفاق واحد من اتفاقات الاستثمار الدولية)، '٣' تسوية محدودة للمنازعات بين المستثمرين والدول (١٩ اتفاقاً من اتفاقات الاستثمار الدولية)، '٤' إجراءات محسَّنة لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (١٥ اتفاقاً من اتفاقات الاستثمار الدولية)، '٥' آلية لم تخضع للإصلاح لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (ستة اتفاقات استثمار دولية). ولبعض نهج الإصلاح آثار أبعد مدى من غيرها.

وتسعى مختلف المناطق والبلدان ذات المستويات الإنمائية المختلفة إلى إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وفي الوقت نفسه، بدأ الالتزام المتعدد الأطراف بإصلاح نظام تسوية

المنازعات بين المستثمرين والدول يزداد أهمية، بمشاركة عدد من المؤسسات مثل الأونسيترال والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

لكن الإصلاح الشامل لا يزال في بدايته

هناك تقدم في إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، ولكن الطريق لا يزال طويلاً. وقد حفزت أدوات سياسات الأونكتاد العمل الأولي لتحديث الجيل القديم من المعاهدات. وتقوم البلدان بشكل متزايد بتفسير المعاهدات القديمة أو تعديلها أو تبديلها أو إنهائها. ولكن مخزون الجيل القديم من المعاهدات يفوق ١٠ مرات عدد المعاهدات الحديثة ذات التوجه الإصلاحي. وحتى الآن، استندت الغالبية العظمى من قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول المعروفة إلى معاهدات من الجيل القديم.

وتنشئ إجراءات إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية أيضاً تحديات جديدة. فالمعاهدات الجديدة ترمي إلى تحسين التوازن والمرونة، ولكنها أيضاً تجعل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية أقل تجانساً. وعلاوة على ذلك، فإن الأحكام المبتكرة الواردة في المعاهدات الجديدة لم تُختبَر بعد في إجراءات التحكيم. وتضيف إلى التعقيد النظامي الأوسع نطاقاً النهُج المختلفة لإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، التي تتراوح بين المحاكم المخصصة التقليدية ومحكمة دائمة أو عدم وجود نظام لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وبالإضافة إلى ذلك، تحدث جهود الإصلاح متوازية ومنعزلة في غالب الأحيان.

ويتطلب تسخير علاقات الاستثمار الدولية على نحو فعال للسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة إصلاحاً شاملاً ومتزامناً من خلال عملية شاملة وشفافة. ويمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً ميسراً هاماً في هذا الصدد.

الأسواق المالية تدمج بشكل متزايد عوامل البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة

تؤدي أسواق رأس المال دوراً هاماً في سلسلة الاستثمار العالمية. والاستثمار في حافظة الأوراق المالية هو ثالث أكبر شكل من أشكال التمويل الخارجي للبلدان النامية، ويمكن أن تشكل ممارسات الأسواق الرأسمالية ممارسات التنمية المستدامة للمؤسسات المتعددة الجنسيات المنخرطة في الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم. وتشمل الجهات الفاعلة الرئيسية التي تؤثر في أسواق رؤوس الأموال منظمي الأسواق المالية، وأسواق الأوراق المالية، والمصدرين (الشركات المسجلة في البورصة)، ومالكي الأصول، ومديري

الأصول (المستثمرين). وتوجد أسواق الأوراق المالية في صميم هذه الشبكة من الجهات الفاعلة ويمكن أن تكون استدامة ممارسات أسواق الأوراق المالية أداة مرجعية مفيدة لرصد الاتجاهات في التمويل المستدام.

وقد أظهرت السنوات الأخيرة اعتماداً كبيراً لأنشطة الاستدامة بين أسواق الأوراق المالية في العالم. ومن المنتظر أن يستمر هذا الاتجاه التصاعدي. ويجري حالياً تعزيز السياسات العامة الرامية إلى تشجيع التنمية المستدامة في عدد من الولايات القضائية. وبالمثل، يعترف منظمو صناعة وأسواق الأوراق المالية بشكل متزايد بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به عوامل البيئية والمسائل الاجتماعية والحوكمة في تشجيع الاستثمار في التنمية المستدامة والأسواق الناشئة.

ومع انتقال إدماج البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة من ممارسة متخصصة إلى ممارسة رئيسية، سيتعين مواجهة التحديات الرئيسية، بما في ذلك إدماج الاستدامة إدماجاً تاماً في جميع مراحل سلسلة الاستثمار، وربط مديري الأصول في بداية العمليات بالمشاريع الاستثمارية في نهايتها، وتوسيع نطاق المنتجات المالية التي يكون موضوعها البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة.

المناطق الاقتصادية الخاصة

تنتشر المناطق الاقتصادية الخاصة بسرعة في جميع أنحاء العالم

تُستخدَم المناطق الاقتصادية الخاصة على نطاق واسع في معظم الاقتصادات النامية والعديد من الاقتصادات المتقدمة النمو. وفي إطار هذه المناطق المحددة جغرافياً، تيسير الحكومات النشاط الصناعي من خلال الحوافز الضريبية والتنظيمية ودعم الهياكل الأساسية. وهناك حوالي ٤٠٠ ٥ منطقة عبر ١٤٧ اقتصاداً اليوم، بعد أن كان عددها حوالي ٠٠٠ ٤ قبل خمس سنوات، وهناك أكثر من ٥٠٠ منطقة اقتصادية خاصة جديدة في طور الإعداد (الشكل ٩). ويأتي ازدهار المناطق الاقتصادية الخاصة في سياق موجة جديدة من السياسات الصناعية واستجابة لتزايد التنافس على الاستثمار المتنقل دولياً.

الشكل ٩ **الاتجاه التاريخي في المناطق الاقتصادية الخاصة**
(عدد البلدان والمناطق الاقتصادية الخاصة)

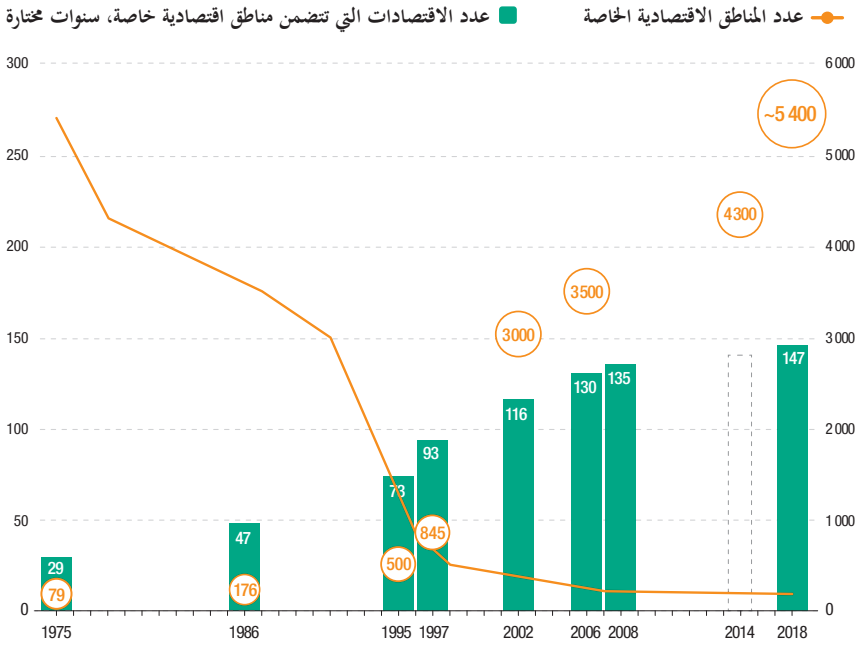

المصدر: الأونكتاد.

وتقدم معظم المناطق حوافز مالية وإعفاء من الرسوم والتعريفات الجمركية؛ ولوائح ملائمة للأعمال التجارية فيما يتعلق بالحصول على الأراضي أو التصاريح والتراخيص أو قواعد التوظيف؛ والتبسيط والتيسير الإداري. ومن السمات الهامة الأخرى دعم الهياكل الأساسية، لا سيما في البلدان النامية حيث يمكن أن تكون الهياكل الأساسية للأعمال التجارية سيئة خارج هذه المناطق.

تختلف أنواع المناطق حسب سلم لتنمية المناطق الاقتصادية الخاصة

هناك العديد من أنواع المناطق الاقتصادية الخاصة. والمناطق الحرة الأساسية التي تركز على تيسير الخدمات اللوجستية التجارية هي الأكثر شيوعاً في البلدان المتقدمة النمو. وتميل الاقتصادات النامية إلى استخدام مناطق متكاملة تهدف إلى التنمية الصناعية ويمكن أن تكون متعددة الصناعات أو متخصصة أو مركزة على تطوير القدرات الابتكارية. وترتبط درجة ونوع التخصص ارتباطاً وثيقاً بمستوى تصنيع البلدان، وفقاً لسلم لتنمية المناطق الاقتصادية الخاصة (الجدول ١).

وبدأت تنشأ حالياً عدة أنواع جديدة من المناطق الاقتصادية الخاصة والبرامج الابتكارية لتنمية المناطق. ويركز بعضها على الصناعات الجديدة، مثل التكنولوجيا العالية، أو الخدمات المالية، أو السياحة – لتجاوز أنشطة التصنيع الكثيفة التجارة والعمالة في المناطق الاقتصادية الخاصة التقليدية. وتركز أخرى على الأداء البيئي أو استغلال العلوم تجارياً أو التنمية الإقليمية أو التجديد الحضري.

وعلى الرغم من ظهور أشكال جديدة من المناطق المرتبطة بالموارد الطبيعية التي تستهدف الأسواق المحلية أو يكون الغرض منها أن تكون حاضنات للشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن معظم المناطق الاقتصادية الخاصة تظل أساساً جزءاً من مجموعة تدابير البلدان لتشجيع الاستثمار التنافسي، إلى جانب أشكال أخرى من الحوافز.

ثمة تزايد في التعاون الدولي بشأن تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة

أصبحت تنمية المناطق مع شريك أجنبي ظاهرة تزداد شيوعاً. وعلى الرغم من الاهتمام الذي حظيت به المناطق القائمة على الشراكة بين الحكومات، فإن معظم المناطق تُشيَّد مع شركات دولية خاصة لتنمية المناطق، دون اتفاقات رسمية مع حكومة أجنبية.

الجدول ١	سلم تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة	
	أهداف سياسات المناطق	أنواع المناطق السائدة
الاقتصادات المرتفعة الدخل	• توفير منصة فعالة لسلاسل الإمداد المعقدة عبر الحدود • التركيز على تجنب التشوهات في الاقتصاد	• فقط المناطق الخالية من المحاور اللوجستية (وليس المناطق الصناعية الحرة) • الابتكار وأهداف الثورة الصناعية الجديدة المتوخاة من المجمعات العلمية دون إطار تنظيمي منفصل أو من خلال حوافز لا ترتبط بالمناطق
الاقتصادات ذات الدخل العالي والمتوسط	• دعم الانتقال إلى اقتصاد الخدمات • جلب الصناعات عالية التقنية الجديدة • التركيز على ترقية القدرات الابتكارية	• المناطق القائمة على التكنولوجيا (مثلاً البحث والتطوير والتكنولوجيا العالية والتكنولوجيا الحيوية) • المناطق المتخصصة التي تستهدف الصناعات ذات القيمة المضافة العالية أو قطاعات سلاسل القيمة • مناطق الخدمات (على سبيل المثال الخدمات المالية)
الاقتصادات المتوسطة الدخل	• دعم الترقية الصناعية • تشجيع إدماج سلاسل القيمة العالمية وترقيتها • التركيز على نشر التكنولوجيا وآثارها غير المباشرة	• المناطق المتخصصة المركزة على الصناعات ذات سلاسل القيمة العالمية المكثفة (مثل السيارات والإلكترونيات) • مناطق الخدمات (مثل تعهيد العمليات التجارية، مراكز الاتصال)
الاقتصادات المنخفضة الدخل	• تنشيط التنمية الصناعية والتنويع الصناعي • تعويض مواطن الضعف في مناخ الاستثمار • تنفيذ أو تجريب الإصلاحات التجارية في منطقة محدودة • تركيز الاستثمار في الهياكل الأساسية في منطقة محدودة • التركيز على العمالة المباشرة وفوائد الصادرات	• المناطق المتعددة الأنشطة • المناطق القائمة على الموارد التي تهدف إلى جلب صناعات التجهيز

المصدر: الأونكتاد.

ومع ذلك فإن التعاون الدولي الرسمي بشأن تنمية المناطق يشكل ظاهرة متنامية. وثمة مزيج من المساعدة الإنمائية والتعاون الاقتصادي والاعتبارات الاستراتيجية يقود تنمية مناطق الشراكة بدعم من

البلدان الأصلية للمستثمرين. وقد أدرجت البلدان المانحة والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف الرئيسية تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة في برامج التعاون الإنمائي الخاصة بها.

وتشمل المزايا التي ينطوي عليها بناء البلدان النامية مناطق اقتصادية خاصة مع شريك أجنبي تقاسم تكاليف التنمية والاستفادة من خبرات وتجارب البلدان الشريكة والجهات الأجنبية المعنية بتنمية المناطق واكتساب الوصول بشروط تفضيلية إلى شبكة مستثمرين قائمة.

وشجعت مبادرات التكامل الإقليمي أيضاً على إنشاء مناطق اقتصادية خاصة على طول الممرات الاقتصادية الإقليمية. وأصبحت مناطق التنمية الإقليمية والمناطق العابرة للحدود التي تغطي بلدين أو ثلاثة سمة من سمات التعاون الاقتصادي الإقليمي.

يمكن أن تقدم المناطق الاقتصادية الخاصة إسهامات هامة للنمو والتنمية

يمكن أن تساعد المناطق الاقتصادية الخاصة على جلب الاستثمار وإيجاد فرص العمل وتعزيز الصادرات – سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة عندما تنجح في إنشاء روابط مع الاقتصاد الأوسع نطاقاً. ويمكن أن تدعم المناطق أيضاً مشاركة سلاسل القيمة العالمية وترقية الصناعة وتنويعها.

والمناطق أداة رئيسية لتشجيع الاستثمار. ولمزايا اقتصادات التجميع واشتراك الموقع أهمية لجلب المستثمرين. وفي العديد من البلدان، يكون الغرض من الحوافز ودعم الهياكل الأساسية وتيسير الأعمال التجارية في المناطق الاقتصادية الخاصة هو التعويض عن أوجه الضعف في مناخ الاستثمار. بيد أن المناطق ليست شرطاً مسبقاً ولا ضماناً لأداء فوق المتوسط في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولا يعتقد سوى حوالي نصف وكالات تشجيع الاستثمار في جميع أنحاء العالم أن المناطق في بلدانهم أعطت دفعة كبيرة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبرامج المناطق، في كثير من البلدان، مسؤولة عن حصة رئيسية من الصادرات، ولا سيما الصادرات المصنعة. وكانت المناطق الاقتصادية الخاصة عنصراً رئيسياً من عناصر الجهود المبذولة لتنويع الصادرات في البلدان النامية، وقد أدت دوراً حاسماً في تحسين مشاركة البلدان في سلاسل القيمة العالمية. وتتراكم التكاليف التجارية مثل التعريفات الجمركية والضرائب والرسوم عندما تُستورَد السلع الوسيطة وتُجهَّز ثم يعاد تصديرها في سلاسل قيمة عالمية معقدة. وبتخفيض تكاليف المعاملات هذه، أصبحت المناطق الاقتصادية الخاصة محاور رئيسية في سلاسل القيمة العالمية.

وغالباً ما تكون المناطق أداة فعالة لإيجاد فرص العمل، لا سيما للنساء. ويكون تأثير فرص عمل المناطق الاقتصادية الخاصة كبيراً في البلدان التي ترتفع فيها معدلات البطالة والعمالة الناقصة. وفي أشد البلدان فقراً على وجه الخصوص، يمكن أن تكون المناطق الاقتصادية الخاصة سبيلاً هاماً للعمالة الرسمية.

ولكن ليس أي من المساهمات الاقتصادية المحتملة للمناطق الاقتصادية الخاصة تلقائياً. ولا يزال أداء العديد من المناطق دون التوقعات. وعندما ترفع المناطق النمو الاقتصادي، غالباً ما يكون الحافز مؤقتاً: بعد فترة البناء، تنمو معظم المناطق بنفس معدل نمو الاقتصاد الوطني. وتعمل الكثير من المناطق كجيوب محدودة التأثير خارج حدودها.

وبالإضافة إلى ذلك، من المهم النظر في الآثار الاجتماعية والبيئية للمناطق الاقتصادية الخاصة. وعلى وجه الخصوص، كثيراً ما أثارت معايير العمل في المناطق قلقاً في الماضي. وقد بدأ هذا الأمر يتغير في المناطق الحديثة. وبدأت ممارسات البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة تتحسن؛ وأكثر من نصف المناطق الاقتصادية الخاصة المستطلعة في دراسة استقصائية أجراها الأونكتاد لديها سياسات بشأن المعايير والأنظمة البيئية، وقد اعتمد بعضها معايير بيئية دولية.

وحتى الآن، هناك عدد قليل من البلدان التي تقيّم بشكل منهجي أداء المناطق الاقتصادية الخاصة وتأثيرها، وهناك عدد أقل من البلدان التي أنشأت آليات لمعالجة التقصير في الأداء. ومن الأهمية بمكان القيام بهذا التقييم لأن تحول المناطق الاقتصادية الخاصة غير الناجحة يتطلب تشخيصاً في الوقت المناسب، لا سيما عندما يكون مستوى الاستثمار العام كبيراً في تنمية المنطقة. ويمكن لبيان أرباح وخسائر التنمية المستدامة للمناطق الاقتصادية الخاصة الصادر عن الأونكتاد أن يرشد واضعي السياسات في وضع نظام شامل للرصد والتقييم (الجدول ٢).

الدروس المستفادة لتنمية المناطق العصرية

يكتسي التصميم الاستراتيجي لإطار سياسات وبرنامج تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة أهمية حاسمة. وينبغي أن تستند أنواع المناطق وتخصصها إلى المزايا التنافسية والقدرات القائمة. وقد سعت بعض البلدان الأقل نمواً لجلب المستثمرين في مجال التكنولوجيا العالية إلى المناطق الاقتصادية الخاصة للقفز إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي. غير أن مناطق التكنولوجيا العالية قد لا تكون مجدية في البيئات التي تفتقر إلى المزايا الموقعية الرئيسية لهذه الأنشطة – بما في ذلك موارد لديها المهارات الكافية، ومؤسسات البحوث، والمرافق اللازمة لجلب الموظفين الأجانب المتخصصين. وينبغي أن تكون خطط تنمية المناطق طويلة الأجل وتسترشد سلم تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة.

الجدول ٢	"بيان أرباح وخسائر" التنمية المستدامة للمناطق الاقتصادية الخاصة	
مجالات التكاليف والفوائد		العناصر الرئيسية
المساهمات الاقتصادية المباشرة		• جلب الاستثمار الأجنبي المباشر • إيجاد فرص العمل • نمو الصادرات • إيرادات العملات الأجنبية
	+	
المساهمات الاقتصادية غير المباشرة		• روابط الموردين خارج المناطق • فرص العمل غير المباشرة والمستحثة
	=	
التأثير الاقتصادي المركب		• زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي
	−/+	
صافي تكاليف/إيرادات المناطق		• نفقات الاستثمار • تكاليف التشغيل • الإيرادات والإعانات الضائعة • دخل المناطق
	=	
قدرة المناطق على الاستمرار الضريبي/المالي		• فترة سداد الاستثمار في المنطقة • العبء الضريبي
	+	
المساهمات الاقتصادية الديناميكية		• نشر التكنولوجيا • نقل المهارات والدراية العملية • تنويع الصناعة وترقيتها • تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي
	−/+	
الآثار الاجتماعية والبيئية والآثار الخارجية		• ظروف العمل • التأثير البيئي • الاستحواذ على الأراضي أو سوء استخدامها • التدفقات غير المشروعة
	−/+	
تعلم السياسات وتأثير الإصلاح على نطاق أوسع		• الوظيفة التجريبية للمناطق • الوظيفة التحفيزية من أجل الإصلاحات • انخفاض حافز الإصلاح
	=	
التأثير العام للتنمية المستدامة		• تطور دور المناطق في الاقتصاد • تحولات المناطق على المدى الطويل

المصدر: الأونكتاد.

وينبغي أن تنتهج برامج تنمية المناطق نهجاً مقتصداً. فبيان خسائر وأرباح التنمية المستدامة للمناطق الاقتصادية الخاصة يشدد على الحاجة إلى الاستدامة المالية والضريبية للمناطق لأن تأثيرها على النمو الاقتصادي الأوسع نطاقاً يمكن أن يكون غير مؤكد ويستغرق تبلوره وقتاً طويلاً.

وهناك عدد قليل من البلدان التي تجري تقييمات شاملة لفوائد المنطقة مقارنة بتكاليفها، بما في ذلك نفقات الاستثمار الأولي والتكاليف التشغيلية. وتنطوي المناطق على إمكانية توفير فوائد إنمائية تتجاوز المكاسب الاقتصادية والمالية المباشرة، ودعم أهداف التحول الاقتصادي، وتنمية التكنولوجيا والمهارات، وفرص تجريب السياسات. ويمكن أن تبرر الفوائد التنمية هذه الاستثمار العام في المناطق. ولكن الجدوى المالية والضريبية للمناطق مهمة للاستدامة على المدى الطويل. ويطرح ارتفاع التكاليف الأولية الناتجة عن المواصفات المفرطة، والإعانات المقدمة لشاغلي المنطقة، وعمليات تحويل الشركات العاملة بالفعل إلى أنظمة المنطقة أكبر المخاطر على البقاء المالي. ومن شأن الاستعانة بالقطاع الخاص لتنمية المناطق أن يسهم بقدر كبير في الحد من التكاليف الرأسمالية للحكومات، وكذلك من بعض المخاطر التي تنطوي عليها العملية.

يتوقف نجاح فرادى المناطق الاقتصادية الخاصة على قيامها على أسس صحيحة. ويمكن إرجاع معظم الإخفاقات إلى مشاكل من قبيل اختيار مواقع سيئة تتطلب نفقات رأسمالية ثقيلة أو مواقع بعيدة عن مراكز الهياكل الأساسية أو عن المدن التي تتضمن مجموعات كافية من اليد العاملة؛ أو عدم موثوقية إمدادات الطاقة؛ أو سوء تصميم المنطقة وعدم كفاية المرافق أو الصيانة؛ أو الإجراءات المفرطة في التعقيد. ومن الواجب تيسير الإجراءات الإدارية للأعمال التجارية والمستثمرين في المنطقة من خلال التبسيط التنظيمي ونقاط الخدمات الموحدة أو النوافذ الوحيدة.

ويكتسي تقديم دعم نشط لتعزيز المجموعات والروابط أهمية رئيسية للاستفادة من الأثر الإنمائي إلى أقصى حد. ويمكن للشركات التي تعمل في المناطق أن تستفيد من الآثار الشبكية ووفورات الحجم. ويساعد تخصص المناطق على تعزيز التجميع. فالشركات التي تعمل في الصناعات نفسها أو الصناعات المجاورة لها لديها مجال أكبر للتعاون وتجميع الموارد وتبادل المرافق مما للشركات العاملة في صناعات لا تمت لبعضها بصلة. ومع ذلك، فحتى المناطق المتعددة الأنشطة يمكنها أن تستخلص بعض الفوائد من اشتراك الموقع. فالشركات في صناعات مختلفة يمكنها أن تتقاسم الخدمات المشتركة في المنطقة. ويتعزز تأثر المناطق كثيراً بفضل التحديد الاستباقي للفرص والتوفيق بين الجهود والبرامج التدريبية مع الشركات داخل المنطقة وخارجها.

ومن العوامل الحاسمة للنجاح وجود إطار تنظيمي متين ومؤسسات قوية وإدارة جيدة. وينبغي أن يكفل الهيكل الأساسي القانوني للمناطق الاقتصادية الخاصة تنفيذ سياسات هذه المناطق تنفيذاً متسقاً وشفافاً وقابلاً للتنبؤ. وينبغي أن تُحدَّد بوضوح مسؤوليات مجالس إدارة المناطق الاقتصادية الخاصة.

فالاستقلال الذاتي للهيئة الإدارية، ولا سيما في سياق عدد متزايد من المناطق الخاصة، مهم لتقليل تضارب المصالح إلى أدنى حد.

ويتوقف الاختيار بين نماذج تنمية المناطق العامة أو الخاصة أو المشتركة بين القطاعين العام والخاص على السياق السياساتي والتشريعي القطري وعلى أنواع المناطق الاقتصادية الخاصة التي تهدف الحكومات إلى تنميتها. وتوفر تنمية المناطق من جانب القطاع الخاص مزايا من بينها تحسين فهم المستويات المناسبة للاستثمار والمرافق الأنسب للمنطقة والوصول إلى شبكة قائمة من المستثمرين (المستأجرين) في المنطقة.

المناطق الاقتصادية الخاصة العصرية تواجه تحدياً ثلاثياً

عندما يحتاج صانعو السياسات إلى تغيير المناطق الاقتصادية الخاصة التي تواجه صعوبات أو تعديل برامج المناطق العاجزة عن الوفاء بالأهداف، يكونون بحاجة إلى خيارات لإعادة توجيه نهجهم الاستراتيجي وإصلاح لوائح المناطق وتقديم فوائدها في شكل جديد. وقد تصبح الحاجة أكثر إلحاحاً مع تطور ثلاثة تحديات رئيسية: حتمية التنمية المستدامة، والثورة الصناعية الجديدة والاقتصاد الرقمي، والأنماط المتغيرة للإنتاج الدولي وسلاسل القيمة العالمية.

وتقود خطة التنمية المستدامة على نحو متزايد القرارات والعمليات الاستراتيجية للمؤسسات المتعددة الجنسيات، وهو شيء ينبغي إيراده في مقترح القيمة الذي تسوّقه المناطق الاقتصادية الخاصة للمستثمرين. وليست القواعد أو الضوابط الاجتماعية والبيئية الأقل صرامة ميزة تنافسية قابلة للبقاء على المدى الطويل لجلب الاستثمار في المناطق. وقد بدأت بالفعل تظهر المناطق الاقتصادية الخاصة التي تسوق أداءها البيئي (المناطق البيئية)، وسيصبح إنفاذ معايير البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة وتعزيزها بنشاط سمة متزايدة من سمات المناطق الاقتصادية الخاصة.

ويمكن أن تسهم المناطق الاقتصادية الخاصة العصرية إسهاماً إيجابياً في أداء الأسس الصناعية للبلدان في مجال البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة. ويمكن أن تُوفَّر الضوابط والإنفاذ والخدمات (مثل المفتشين والخدمات الصحية وإدارة النفايات ومنشآت الطاقة المتجددة) بسهولة أكبر وبتكلفة أقل في المناطق الاقتصادية الخاصة المحصورة. ومن الممكن أن تصبح الحوافز الضريبية المشروطة ليس بالعمالة أو الاستثمار أو أداء الصادرات فحسب، بل أيضاً بمجموعة من المؤشرات الاجتماعية والبيئية، أداة رئيسية لدفع أداء المناطق الاقتصادية الخاصة في مجال البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة وتأثير التنمية المستدامة.

وتمشياً مع أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن يشمل ذلك التأثير المساواة بين الجنسين. وعادة ما تشغّل المناطق الاقتصادية الخاصة كثيراً من النساء إذ يمثل عدد العاملات حوالي ٦٠ في المائة في المتوسط. وتنفذ بعض المناطق الحديثة لوائح للمساواة بين الجنسين، مثل قواعد مكافحة التمييز، وخدمات الدعم، مثل رعاية الأطفال والمرافق المدرسية، مما يحدد معايير جديدة لأداء أهداف التنمية المستدامة.

وإن الثورة الصناعية الجديدة والاقتصاد الرقمي بصدد تغيير الصناعات التحويلية – وهي أهم زبائن المناطق الاقتصادية الخاصة. وسيكون لانخفاض أهمية تكاليف العمل بوصفها محدداً من محددات الموقع للاستثمار آثار أساسية للمناطق الاقتصادية الخاصة. وسيتعين على برامج تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة أن تكيف مقترحات القيمة فيها لتشمل الوصول إلى الموارد ذات المهارات وارتفاع مستويات موصولية البيانات ومقدمي الخدمات التكنولوجية ذات الصلة، ربما من خلال شراكات مع مقدمي المنصات. ويصبح تقديم الخدمات الرقمية من جانب مشغلي المناطق الاقتصادية الخاصة، مثلاً من خلال النوافذ الوحيدة على الإنترنت للإجراءات الإدارية، إشارة متزايدة الأهمية للمستثمرين المحتملين. وعلى الصعيد الاستراتيجي، قد تُتاح للمناطق الاقتصادية الخاصة فرص جديدة لاستهداف الشركات الرقمية وتوجيه مواطن قوتها الاستراتيجية في التيسير اللوجستي نحو أنشطة التوزيع في سلاسل القيمة الرقمية. ويمكن أن تتصرف المناطق الاقتصادية الخاصة أيضاً كحاضنات وأن تعزز التجميع والروابط مع الشركات المبتدئة الرقمية داخل حدودها وخارجها.

وتشكل التغيرات في أنماط الإنتاج الدولي وسلاسل القيمة العالمية سمة من سمات البيئة السياساتية العالمية الراهنة الصعبة في مجالي التجارة والاستثمار، مع تصاعد النزعة الحمائية، وتحول الأفضليات التجارية، وانتشار التعاون الاقتصادي الإقليمي. ويمكن أن تؤثر هذه التغييرات تأثيراً كبيراً على القدرة التنافسية للمناطق الاقتصادية الخاصة، التي تعمل كعقد مركزية في سلاسل القيمة العالمية. ومن المرجح أن يكتسي التعاون الدولي بشأن تنمية المناطق أهمية متزايدة. ومن المرجح أن يعطي التوجه نحو مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي بدلاً من المتعدد الأطراف زخماً إضافياً لتنمية المناطق الإقليمية والعابرة للحدود.

المستقبل: المناطق النموذجية لأهداف التنمية المستدامة

يمكن القول إن حتمية التنمية المستدامة هو التحدي الأكثر استعجالاً الذي يواجه صانعي السياسات وواضعي برامج المناطق ومديري المناطق اليوم. وتتيح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فرصة لإنشاء نوع جديد تماماً من المناطق الاقتصادية الخاصة: المنطقة النموذجية لأهداف التنمية المستدامة. وستهدف هذه المناطق إلى جلب الاستثمار في الأنشطة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، واعتماد

أعلى مستويات المعايير والامتثال للبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، وتعزيز النمو الشامل للجميع من خلال الروابط والآثار غير المباشرة.

ويمكن أن تكون المناطق النموذجية لأهداف التنمية المستدامة بمثابة عوامل محفزة لتحويل "السباق نحو القاع" من أجل جلب الاستثمار (من خلال تخفيض الضرائب وتقليل عدد القواعد وخفض مستوى المعايير) إلى سباق نحو القمة – مما يجعل من تأثير التنمية المستدامة مزية موقعية.

ويمكن أن تستفيد هذه العملية المتمثلة في تحديث المناطق وبناء مناطق نموذجية لأهداف التنمية المستدامة من تبادل عالمي للخبرات والممارسات الجيدة. وبالمثل، مع تزايد تنمية المناطق من خلال الشراكات الدولية، من شأن منتدى عالمي يجمع بين شركاء التمويل والعاملين على تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة والبلدان المضيفة ووكالات تشجيع الاستثمار ووكالات تشجيع الاستثمار المتجه نحو الخارج، وكذلك مستثمري التأثير، أن يؤدي إلى تسريع وتيرة الانتقال نحو مناطق موجهة نحو التنمية المستدامة. ويمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً رائداً في إنشاء هذا المنتدى في إطار منتداه العالمي للاستثمار، وفي دعم الشراكات من خلال مشورته السياساتية ومساعدته التقنية وبرامجه التدريبية. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي هو جعل المناطق الاقتصادية الخاصة تعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: من جيوب تنعم بالامتيازات إلى مصادر فوائد واسعة النطاق.

الإصدارات السابقة من تقرير الاستثمار العالمي

تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٨:	الاستثمار والسياسات الصناعية الجديدة
تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٧:	الاستثمار والاقتصاد الرقمي
تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٦:	جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات
تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٥:	إصلاح إدارة الاستثمار الدولي
تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٤:	الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: وضع خطة عمل
تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٣:	سلاسل القيم العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية
تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٢:	نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار
تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١١:	أنماط الإنتاج والتنمية الدولية غير المساهمة في رأس المال
تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٠:	الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون
تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٩:	الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية
تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٨:	الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية
تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧:	الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية
تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٦:	الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية: الآثار المترتبة على التنمية
تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٥:	الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير
تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٤:	التحول تجاه الخدمات
تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٣:	سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية: المنظوران الوطني والدولي
تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٢:	الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية للصادرات
تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠١:	تعزيز الروابط
تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٠:	عمليات الدمج والتملك العابرة للحدود والتنمية
تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٩:	الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديات التنمية
تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٨:	الاتجاهات والمحددات
تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٧:	الشركات عبر الوطنية وبنية السوق وسياسات المنافسة
تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٦:	الاستثمار والتجارة وترتيبات السياسات الدولية
تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٥:	الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية
تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٤:	الشركات عبر الوطنية والعمالة ومكان العمل
تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٣:	الشركات عبر الوطنية والإنتاج الدولي المتكامل
تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٢:	الشركات عبر الوطنية كمحركات للنمو
تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩١:	الثالوث في الاستثمار الأجنبي المباشر

مختارات من برامج الأونكتاد المتعلقة بالاستثمار والمؤسسات

تقرير الاستثمار العالمي
worldinvestmentreport.org

المنتدى العالمي للاستثمار
worldinvestmentforum.unctad.org

إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة
investmentpolicyhub.unctad.org/ipfsd

إطار سياسات الأونكتاد لريادة الأعمال
unctad.org/en/PublicationsLibrary/diaeed2012d1_en.pdf

مبادرة البورصات المستدامة
sseinitiative.org

تيسير الأعمال
businessfacilitation.org

كليات إدارة الأعمال من أجل التأثير
business-schools-for-impact.org

محور سياسات الاستثمار
investmentpolicyhub.unctad.org

إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر
unctad.org/fdistatistics

اتجاهات الاستثمار وعوامل رصد السياسات
unctad.org/diae

اتفاقيات الاستثمار الدولي
unctad.org/iia

استعراضات سياسات الاستثمار
unctad.org/ipr

فريق المعايير والمحاسبة والإبلاغ:
شفافية محاسبة الشركات
unctad.org/isar

مجلة الشركات عبر الوطنية
unctad.org/tnc

worldinvestmentreport.org

كيفية الحصول على المنشورات

للحصول على مزيد من المعلومات بشأن العمل المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات، يرجى التوجه بالاستفسارات إلى:

Division on Investment and Enterprise
United Nations Conference on Trade and Development
Palais des Nations, Room E-10052
CH-1211 Geneva 10 Switzerland

Telephone: +41 22 917 4533
Fax: +41 22 917 0498

unctad.org/diae

يمكن الحصول على المنشورات المخصصة للبيع من موزعي منشورات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. كما يمكن الحصول عليها عن طريق الاتصال:

United Nations Publications
Customer Service
c/o National Book Network
15200 NBN Way
PO Box 190
Blue Ridge Summit, PA 17214
email: unpublications@nbnbooks.com

unp.un.org

worldinvestmentreport.org

Printed at United Nations, Geneva – 1908001 **(A)** – July 2019 – 487 – **UNCTAD/WIR/2019 (Overview)**